جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجار

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

(دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة 2010 – 2020)

إعداد الطلبة:

جهينة عقاب

الحسين غرايسة

العربي عرشي

تحت إشراف:

د. الأخضر بن عمر

أمام اللجنة المكونة من السادة

د–عقبة ريمي	رئيس اللجنة
د/ الأخضر بن عمر	مشرفا ومقررا
د–عبد الحق طير	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021 م / 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

فمصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

يشرفنا أن نتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى الأستاذ المشرف * د . الأخضر بن عمر * الذي لم يبخل علينَّا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة لإتمام هذا العمل

وكل من مدَّ يد المساعدة وساهم منا في تذييل ما واجهنا من صعوبات في هذا العمل.

إلى كل هؤلاء: شكرا جزيلا

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ – ج
الفصل الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	
المبحث الأول: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري:	7
المطلب الأول: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية	7
المطلب الثاني: دور الصادرات النفطية في الاقتصاد الوطني	9
المطلب الثالث: هيكل الصادرات الجزائرية	13
المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	18
المطلب الأول: أسباب التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	18
المطلب الثاني: هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية:	21
المطلب الثالث: معوقات الصادرات خارج المحروقات:	25
الفصل الثاني: جهود الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول: الأطر القانونية والمالية لترقية الصادرات خارج المحروقات	31
المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات	31
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات	32
المطلب الثالث: الإطار التمويلي والتأميني:	36
المبحث الأول: الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات	42
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والصندوق الخاص لترقية الصادرات	42
المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات	45
المطلب الثالث: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة	48
الفصل الثالث: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات:	

المبحث الأول: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات:	53
المطلب الأول: واقع الصادرات الزراعية الجزائرية ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية	53
المطلب الثاني : هيكل الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية	55
المطلب الثالث : علاقة الصادرات الزراعية بالأمن الغذائي :	60
المطلب الرابع : مشاكل القطاع الفلاحي	60
المبحث الثاني: سبل الرفع من الصادرات الزراعية	65
المطلب الأول: رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز تنافسيته	65
المطلب الثاني: تعزيز الأطر التنظيمية والتسويقية والمالية	67
المطلب الثالث: البحث والدخول إلى أسواق جديدة	71
خاتمة	**75**
قائمة المصادر والمراجع	**78**

مقدّمة

مقدمة:

تعتبر الدولة الجزائرية دولة ريعية بامتياز؛ يرتكز اقتصادها على مورد طبيعي أحادي، يحث تعتمد على صادرات البترول والغاز التي تمثل حوالى 90% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي كمصدر أساسي في كل مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وهي سياسة خطة على اقتصاد البلاد الذي يتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار؛ حيث يتأثر بصعود أسعار المحروقات وتدنيها بشكل كبير لدرجة أنه يمكن أن يدخل الدولة في أزمات حادة عند التدني لنسبة قليلة جدا.

وفي الآونة الأخيرة وبعد الأزمات المتتالية – جراء السياسة المنتهجة من قبل الدولة – تحول الاهتمام الجزائري تجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومساير للرقمنة.

ويشكل القطاع الزراعي أحد الحلول بل أهمها بالنسبة للدولة للخروج من تبعية المحروقات، وهو ما تحاول الدولة النفاذ إليه مستقبلا، والتوجه نحو دعم الزراعة والعناية بهذا القطاع، وفي هذا البحث نحاول التطرق لموضوع واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الأشكال التالي:

ماهي سبل تنمية الصادرات الزراعية في الجزائر كخيار لتطوير الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010 – 2021 ؟.

ويندرج تحت هذا الإشكال مجموعة من الإشكالات هي:

- ماهي مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي المجهودات التي بذلتها الجزائر للخروج من تبعية الصادرات خارج المحروقات ؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق قفزة نوعية في الصادرات الزراعية في الجزائر ؟
- ما هي آليات الرفع من الصادرات الزراعية في الجزائر ضمن هيكل الصادرات ؟ .

فرضيات الدراسة:

في إطار الاجابة على الإشكالات التي سبق ذكرها نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

- للصادرات خارج المحروقات أهمية كبيرة بالنسبة للدولة الجزائرية؟

- يعتبر قطاع الزراعة من أهم الحلول التي تسعى الدولة للاستثمار فيها من أجل تطوير الاقتصاد الجزائري.
- لقد أسست الجزائر لاستراتيجية تعمل على دعم قطاع الفلاحة وتطويره لجعلة فنافسا لقطاع المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- الكشف عن بواد الدولة من اجل ترقية اقتصادها وتطوير منتجاتها.
- الفضول بمعرفة إمكانات الدولة للتخلص من التبعية النفطية.
- التعرف على القطاع الزراعي بشكل أكبر ومدى أهميته في تطوير الاقتصاد وإنعاش الدخل العام للدولة.

أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية مهمة جدا لكونها تتعرض بالدراسة لموضوع مهم جدا على الصعيد الأكاديمي، لأن موضوع الصادرات خارج المحروقات هو من الموضوعات التي تشغل الباحثين منذ زمن، وهو الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة لتطويره، وتطوير من خلاله اقتصادها وبنائه بشكل لا تأثر فيه الأزمات، ولا التبعات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة الصادرات خارج المحروقات وأهميتها في الحياة الاقتصادية للوطن.
- التطرق لأهمية الزراعة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- دراسات الحلول والسبل التي انتهجتها الدولة في سبيل تطوير القطاع الزراعي.

منهجية الدراسة:

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك لوصف وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات ومعرفة أهمية هذا القطاع في تطوير الاقتصاد الوطني وتخليصه من تبعية المحروقات.

تقسيمات الدارسة:

للإلمام بجوانب هذا البحث قسّمنا العمل إلى ثلاثة فصول رئيسية، سبقهم مقدّمة وخاتمة حوت أهم ما توصّلنا إليه من نتائج وأفكار.

الفصل الأول: أهمية الصادرات بشكل عام في الاقتصاد الجزائري وتطويره، ثم التركيز على الصادرات خارج المحروقات وأسباب التوجه نحوها.

الفصل الثاني: تناول جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات وسبل دعم هذا القطاع وتطويره لجعله أحد أعمدة الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث: تناول هذا الفصل تنمية وتطوير الصادات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات كأحد اهم الحلول للدولة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

صعوبات الدراسة

أما عن صعوبات الدراسة فالبحث لم يخل منها – كعادة البحوث الأخرى – ومن أهم الصعوبات التي واجتها، ضيق الوقت مقارنة بقيمة البحث، صعوبة البحث في هذه الموضوعات كونها تعتمد على نتائج وأفكار متغيرة من حين للآخر.

الفصل الأول

واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المبحث الأول: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري:

المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الصادرات خارج المحروقات أحد أهم ركائز الاقتصاد لمختلف الدول الريعية، وذلك كونها البديل المستقبلي للصادرات النفطية، لذلك تسعى جميع الدول وبما في ذلك الجزائر للاهتمام بها، وسنحاول في هذا الفصل التطرق الصادرات خارج المحروقات وقيمتها بالنسبة للدولة الجزاارية.

وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين رئيسيين هما : مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري والصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري:

المطلب الأول: أهمية الصادرات في التنمية الاقتصادية:

تعتبر الصادرات من أهم العناصر التي تعتمدها الدول من أجل النهوض بالاقتصاد؛ فهي المحرك الفعلي للتنمية للحاق بركب الدول المتطورة، ويمكن أن نبرز أهمية الصادرات ودورها في التنمية الاقتصادية من حلال النقاط التالية:

1 – تحقيق القدرة الأكبر من الثروة للأمة: حيث ترى المدرسة التجارية (الماركنتيلية) أن الصادرات تعتبر الوسيلة الفعّالة لتحقيق القدرة الأكبر من المعادن النفيسة، ومن هنا دعت إلى زيادات الصادرات وتقليل الواردات لما لها من فوائد لصالح البلدان[1].

2 – خلق فرص عمل كثيرة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب عديدة من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونكونج وتايوان وأندونيسيا وماليزيا ...إلخ من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية جدا.

3 – إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاحتلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

4 – جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من الأقطاب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وبرط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجك في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه

[1] بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمن، أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2016، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، مجلد 18، العدد1، 2018، ص 110.

التصديري للسياسة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من حلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

5 – تحقيق معدلات نمو مرتفعة: للصادرات مردود إيجابي في حالة الاهتمام بها على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق عمل جديد وآفاق متعدد في مجال الاستثمار وتبادل الخبرات والتجارب، لذلك هناك رابط وثيق بين نمو الدول ومقدار اعتمادها على التصدير والتجارة الخارجية.[1] «وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كخيار تنموي، أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الإقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقات بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي»[2].

ومن بين بين العناصر أيضا نجد:

- **تحريك الإنتاج:** وذلك من حلال المساهمة في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من حلال تطبيق الأساليب الحديثة، كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لم تكن متاحة من قبل.
- **زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة:** فكلما كان الإنتاج بأعداد كبيرة كانت نسبة النقد الأجنبي المتاح للدولة المصدرة أكبر، لذلك تعتبر الصادرات ذات أهمية كبيرة في توفير النقد الأجنبي للدول.
- **التخلص من الاحتلالات الهيكلية:** على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وإن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.[3]

إذن تعتبر الصادرات أبرز مقومات التنمية لما لها من مهام في سبيل تحقيق التطور والرقي الاقتصادي، لذلك نجد الدول المتطورة أكثر حرصا من غيرها تهتم بهذا الجانب وتكور فيها، وبل في صراع مع الزمن من اجل توفير أكثر قيمة للصادرات السنوية، وهو ما يفسر أهمية الصادرات وقيمتها في التنمية الاقتصادية.

---

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران – الجزائر، 14 – 05 – 2014، ص 81 – 82 .

[2] قدي عبد المجيد، وصاف سعيد، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، العدد 02، جوان 2002، ص 218.

[3] أمال عبد الرحمن زيدان، مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية، دار الكتب القانونية مصر، ب ط، 2008، ص من 42 إلى 46.

المطلب الثاني: دور الصادرات النفطية في الاقتصاد الوطني:

لعبت الصادرات النفط دورا فعّالا تنامي الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك عبر مراحل عديدة انتهجتها الدولة حتى أضحى النفط أهمل الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، وذلك لعدت اعتبارات سنعالج أهمها في هذا الجزء:

1 – أغلب الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية:

وعليه يمكن القول أنّ الحجم الكلي للصادرات الجزائرية يتشكل بنسبة كبيرة من خلال الصادرات النفطية، حيث «تمثل الصناعة النفطية في الجزائر أكثر من 95 في المائة من الصادرات الاجمالية للبلاد، بينما تبقى العائدات غير النفطية هامشية ولا تتجاوز سنويا ملياري دولار».[1]

2 – مساهمة الصادرات النفطية في الميزانية العامة:

تتكون الميزانية العامة للبلاد من القيمة أو العائدات التي هي نتاج المشروع أو مجموعة الأنظمة المعتمد من طرف الدولة لتحصيل إيرادات لتغطية نفقاتها[2]، وتعتبر إيرادات النفط من أهم مصادر الدخل في الجزائر والمصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يوضح الشكل التالي تطور إيرادات الجزائر من صادرات النفط مقارنة بالإيرادات من الصادرات الكلية خلال الفترة ما بين 2005 إلى غاية 2015 حيث يمكن من خلال الشكل الوقوف على أهمية النفط كمصر للدحل في الاقتصاد الجزائري[3].

[1] ARABIC.NEWS.CN، **ارتفاع صادرات الجزائر النفطية إلى أكثر من 12 مليار دولار في 5 أشهر**، http://arabic.news.cn/2021-06/30/c_1310034776.htm.

[2] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة حرش، عمان، ب ط، 1998، ص 72.

[3] عبد القادر قادري، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة يحي فارس، المدية – الجزائر، العدد 08، جوان 2017، ص 24.

قيمة الصادرات النفطية الجزائرية في الميزانية العامة

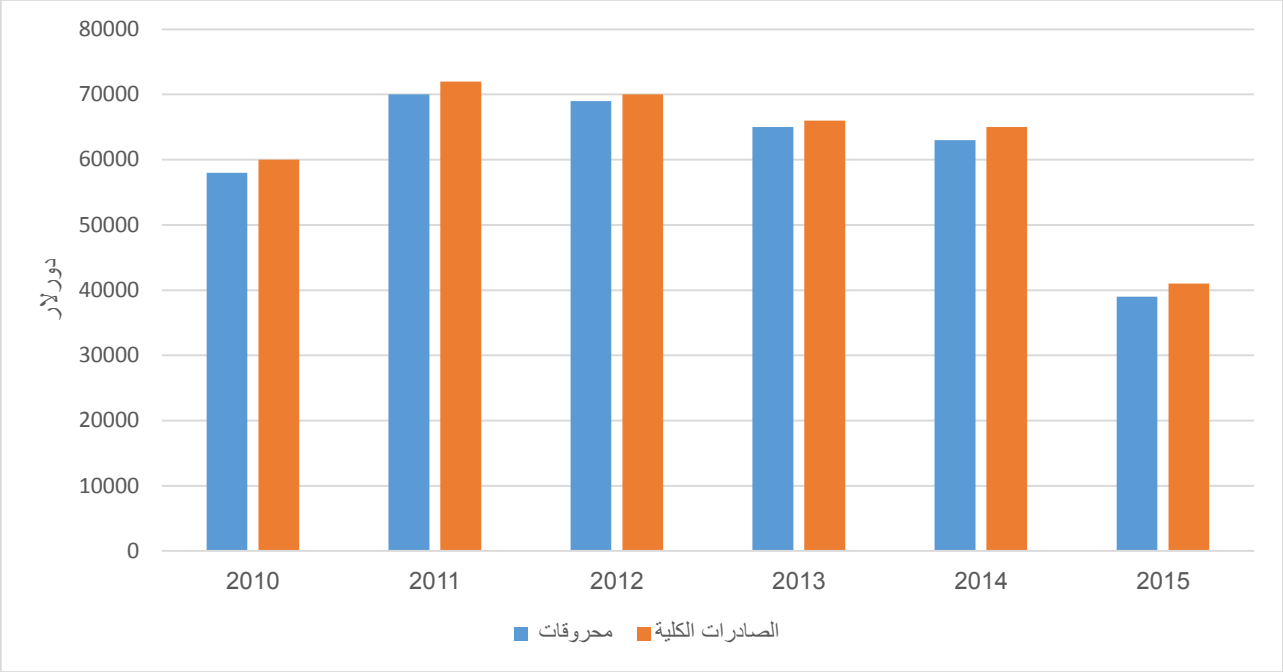

الشكل (1). المصدر: عبد القادر قادري، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر

وعليه أثبتت المقارنة من خلال الشكل رقم 1 أهمية الصادرات النفطية بالنسبة للصادرات الكلية للبلاد، حيث تنتعش بانتعاش صادرات النفض وتتأثر بانخفاضه، كما يتبين لنا أن إيرادات الدولة من الصادرات هي بنسبة كبيرة إيرادات نفطية.

3 – مساهمة الصادرات النفطية في الميزان التجاري:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على مداخيل الصادرات النفطية في تمويل الميزانية العامة للبلاد؛ حيث تقدر نسبة ارتكازها على الصادرات النفطية بأكثر من 97% من بقية الصادرات الأخرى، وهو ما يؤكد أهمية المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لذلك نجد أن الميزان التجاري يرتبط ارتباطا كبيرا بسعر النفط؛ فالاقتصاد الوطني الجزائري يعتمد على الصادرات النفطية التي يُبيّن قيمتها عدم وجود قطاع أخر منافس كالسياحة والصناعة والزراعة ...إلخ،[1] «كما تؤثر أسعار النفط بشكل مباشر عللا رصيد الميزان التجاري وذلك لأن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وبالتالي تجاوز قيمة الواردات لقيمة الصادرات وحدوث العجز، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات

[1] مختاري فتيحة، بوكثير جبار، أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري –دراسة قياسية للفترة (1990 – 2016)–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي – الجزائر، المجلد6. العدد 2. ديسمبر 2019، ص 109 – 110.

الريعية، فذلك يؤثر سلبيا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفط في السوق الدولية، حيث دخل الميزان التجاري الجزائري مرحلة العجز منذ سنة 2014 وذلك نتيجة أزمة عائدات الصادرات النفطية».[1]

ورغم القيمة الكبيرة التي توفرها الصادرات النفطية للدولة إلا أنها تعتبر سياسة غير آمنة تنتهجها الجزائر؛ فتغير سعر النفط يؤثر بشكل كبير على البلاد باعتبار أن النفط المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة، فهذا «المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة، مع ضرورة تنظيم أساليب تحصيل الإيرادات من مصادر حقيقية عن طريق إعداد نظام ضريبي يتكيف وسلوك الأعوان الاقتصاديين في الجزائري»[2].

4 – تأثير الصادرات النفطية على التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في خدمة التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد الدولي، والجزائر كبقية الدول النامية مهتمة كثيرا بهذا القطاع؛ حيث تجد أن التجارة الخارجية تخدم أهدافها الاقتصادية، لذلك اتخذت تدابيرها لتنظيم هذا القطاع مما بما يخدم أهدافها وتطلعاتها نحو النمو والتطور للحاق بركب الدول المتقدمة.

إلا أن هذا القطاع (التجارة الخارجية) يرتبط نجاحه في الجزائر بالصادرات النفطية ومدى تقلب أسعار النفط في السوق الدولية؛ حيث أن التجارة الخارجية للبلاد ترتفع وتزدهر بارتفاع وانتعاش الصادرات النفطية وتنخفض بانخفاضها، وهو ما يبين أهمية الصادرات النفطية وأثرها في سيرورة هذا القطاع ونجاحه، فرغم ما يقال عن النفط وتوصيات الابتعاد عنه أو الاعتماد علي إلا أن الواقع الذي نعيشه يبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ومشاركته في التنمية الاقتصادية ورفع حجم المبادلات التجارية كلما كان سعره مرتفعا في السوق الدولية.[3]

---

[1] بركان بسمة، دربوش محمد الطاهر، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط حلال الفترة، (2014 – 2020)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة – الجزائر، كجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2021، ص 112.

[2] عية عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (حالة 2000 – 2011)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، العدد 05، جوان 2011، ص 2019.

[3] علالي مختار، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي – الجزائر، العدد8، ديسمبر 2018، ص 29.

5 – مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي الخام.

عرف الناتج الداخلي الخام منذ سنة 1973 ارتفاعا مستمرا حقق مداخيل كبيرة للبلاد بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات والتي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة حيث تم تحصيص 55% من ميزانية المخطط لرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي؛ ففي سنة 1973حقق ما قيمة 7.5029 مليار، ثم 25.1239 مليار دولار سنة 1978، و51.5127 مليار دولار 1984...إلخ.[1]

إن « الناتج الداخلي الخام شديد التأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وهذا راجع إلى الاعتماد بصفة كبيرة على قطاع النفط في العملية الانتاجية، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وبالتالي أي صدمة سعرية سوف تؤثر على الناتج الداخلي الخام، لكن بعد سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط توجهت الحكومة الجزائرية نحو تشجيع باقي القطاعات الاستراتيجية خاصة قطاع الفلاحة، ما جعل الناتج الداخلي الخام يقاوم انخفاض صدمة أسعار النفط ، ففي سنة 2016 رغم اخنفاض أسعار النفط إلى 45 دولار للبرميل إلا أن الناتج الداخلي الخام ارتفع 17406 مليار دينار مقارنة مع سنة 2015[2]»، ويمكن أن نبين أهمية قطاع النفط وتأثيره على الناتج الداخلي الخام من حلال الشكل التالي:

احصائيات مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام

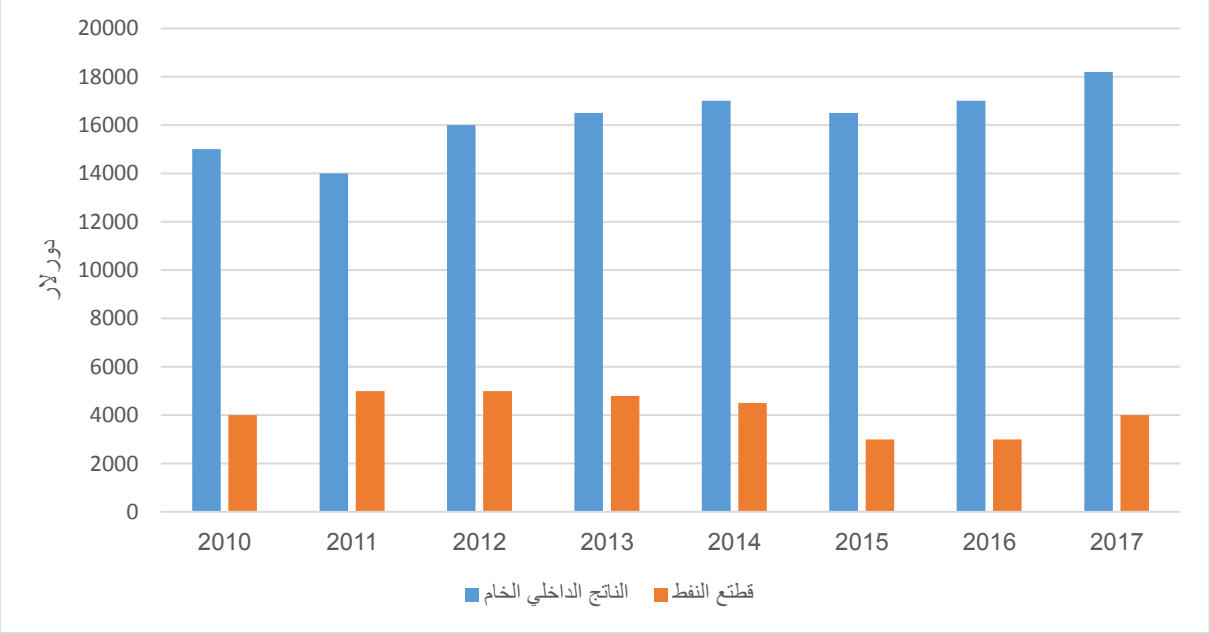

الشكل (2) ، المصدر: عمراني سفيان، مرجع سابق، ص 922.

[1] المرجع السابق، ص 22.

[2] عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، إنعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية الفترة 2000 – 2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار – الجزائر، المجلد 5 ، العدد 2، أوت 2019، ص 922.

المطلب الثالث: هيكل الصادرات الجزائرية:

وبتضمن هذا العنصر جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات؛ ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية ، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعرب عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية ، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محددة دلت على حالة تبعية الاقتصاد القومي لهذه الأسواق ، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر التقلبات فيها.[1] وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى هيكل الصادرات الجزائرية في السنوات الأخيرة:

1 – التركيب السلعي للصادرات النفطية الجزائرية:

يشكل النط والغاز الطبيعي النسبة الأكبر للصادرات الجزائرية، فالدولة الجزائرية تعتمد على المحروقات اعتمادا شبه كلي في الاقتصاد، وتبقى الصادرات الغير نفطية متدنية النسبة مقارنة بالكم الهائل للصادرات النفطية وسنوضح في هذا الجدول أنواع ونسب الصادرات الجزائرية النفطية وغير النفطية في السنوات القليلة الماضية:

[1] سارة دريدي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، جوان 2017، ص 908.

هيكل صادرات الجزائر خلال السنوات الأخيرة:

(الوحدة مليار دولار)

السنوات		إجمال الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	لنسبة %	100	97.2	2.80
2011	//	73.804	71.661	2.140
		100	97.10	2.90
2012	//	72.620	70.571	2.048
		100	97.18	2.82
2013	//	65.833	63.662	2.161
		100	96.72	3.28
2014	//	61.172	58.362	2.80
		100	95.41	4.60
2015	//	35.100	33	4.49
		100	94.15	2.47
2016	//	29.6	27.90	5.85
		100	94	1.78
2017	//	35.13	33.20	6
		100	9451	1.93
2018	//	41.78	38.95	2.83
		100	93.23	6.77

الشكل (3) ، المصدر: زهرة مصطفى، واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 1010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيلت – الجزائر، المجلد 5، العدد2، 2021، ص 137.

هيكل الصادرات الجزائرية

(الوحدة بالمليار الدولار)

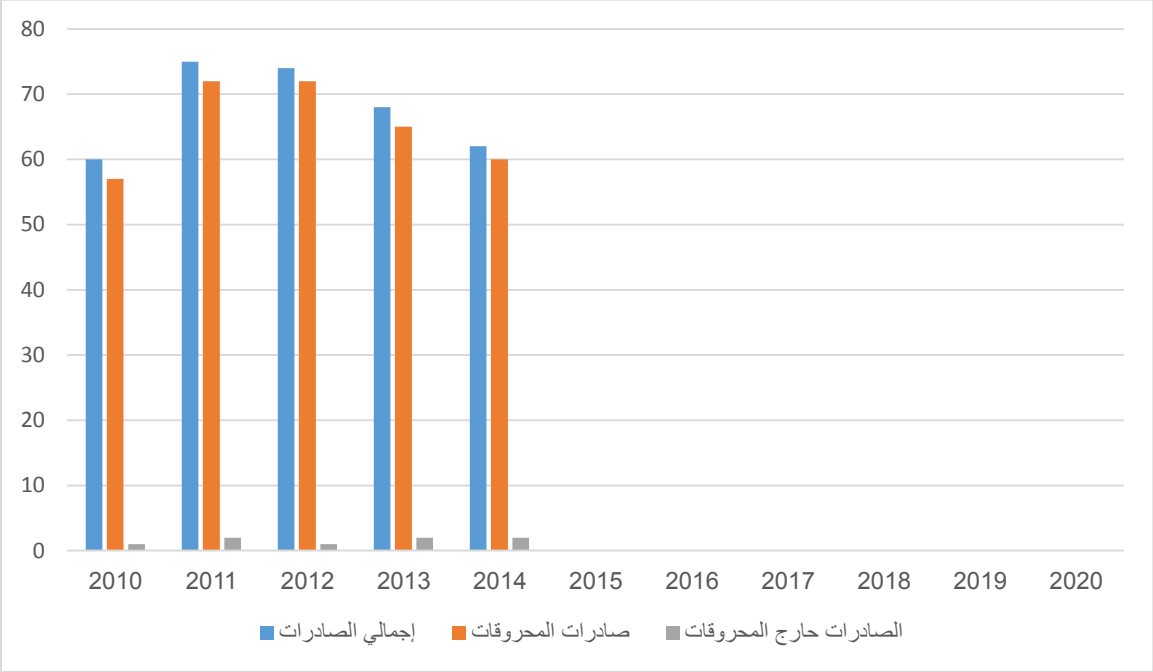

الشكل (4)، المرجع السابق، ص 138.

إذن فالسياسة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية هي سياسة ريعية تعتمد على المحروقات بشكل شبه كلي، لذلك فهي سياسة خطرة على مستقبل الاقتصاد الوطني، لانعدام أو اهمال القطاعات الأخرى وعدم الاعتماد عليها.

هذا وقد سجلت سجلت صادرات الجزائر من النفط والغاز خلال سنة 2021 زيادة بنسبة 18% مقارنة مع مستويات عام 2020، إذ ارتفعت الصادرات من 80.7 مليون طن (573 مليون برميل) من النفط المكافئ نهاية 2020 إلى 95 مليون طن (674.5 مليون برميل) من النفط المكافئ في 2021. وأوضحت سوناطراك في بيانها أن واردات المشتقات النفطية سجلت انخفاضًا كبيرًا، بنسبة 70%، من 859 ألف طن في 2020 إلى 255 ألف طن في 2021»[1]، إذ لم تُستَوْرَد أيّ كمية من وقود (البنزين والمازوت) خلال السنة الماضية، وهو ما يؤكد توجه الدولة نحو هذه المادة من أجل تطوير اقتصاد البلاد.

[1] موقع الطاقة، **إنتاج النفط والغاز في الجزائر يشهد قفزة في 2021، 31 جانفي 2021**، https://attaqa.net/ .

أهم المـــــــــواد المصدرة سنة 2021 مقارنة بسنة 2020[1]:

– الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية: 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 69,1%

–الحديد و الصلب: 595 ,78 مليون دولار، مقابل 28,76 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 1971.%

–مواد كيميائية غير عضوية: 501,8 مليون دولار، مقابل 150,1مليون دولار، أي بزيادة تقدر بـ 234%.

–سكر، و محضرات سكرية، و عسل النحل: 288 مليون دولار مقابل 173مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ66.%

–مصنوعات معدنية: 190,81 مليون دولار، أي بنسبة تقدر بـ 6,54 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

2 – التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات الجزائرية:

نعرض في هذا العنصر وجهة الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الخارجية، والدول التي تعتمد على صادرات الجزائر في السنوات القليلة الماضية، وهو ما يمكن أن نوضحه في الشكل أو الخريطة التالية:

الدول التي تعتمد على صادرات الجزائر

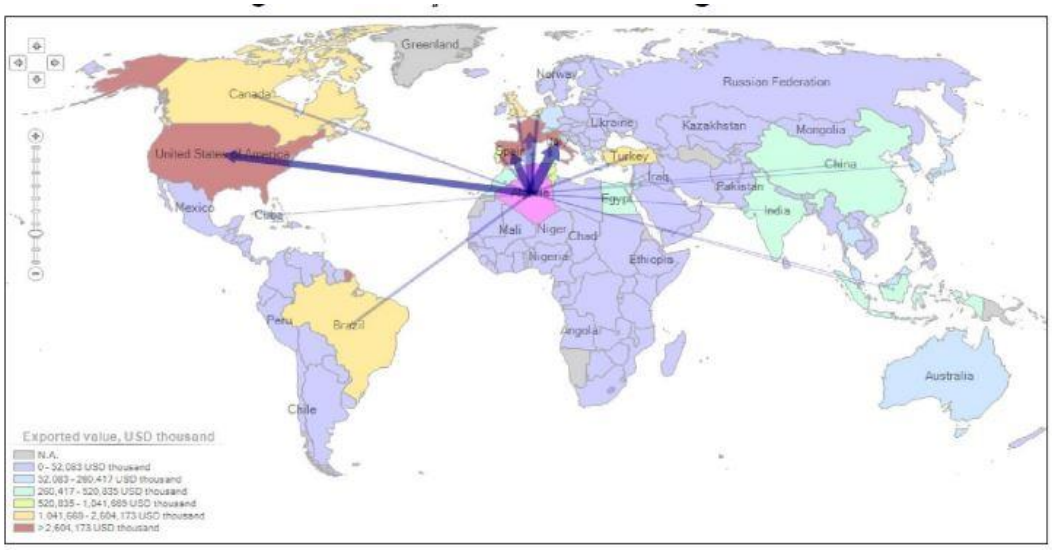

الشكل (5)، المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية، https://www.trademap.org/img/ITC_Logo.gif

[1] الشروق: مسؤول بمدرية الجمارك يكشف قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 30 – 11 – 2021، https://www.echoroukonline.com/ .

تظهر لنا هذه الخريطة التي ترسم التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية أنّ وجهة المنتج المصدر من قبل الدولة الجزائرية ترتكز بشكل كبير على قارة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت إيطاليا أكبر نسبة استيراد من صادرات الجزائر تليها إسبانية بنسبة كبيرة ثم الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وفرنسا، أما باقي الدول فنسبة الاعتماد على الصادرات الجزائرية يظهر قليلا مقارنة بالدول التي ذكرناها، ومن الدول هذه الدول نجد: تركيا، كندا، الصين، الهند المكسيك ...إلخ.

كما يمكن أن نفسر هذا التوزيع أو التوجه لصادرات الجزائر يرجع أساسا إلى موقع الجزائر الجغرافي للدولة فدول أوروبا تعد الأقرب من غيرها وهو ما يفسر وجهة النسبة الأكبر من صادرات الجزائر نحو الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: أسباب التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

تحول الاهتمام الجزائري في الفترة الأخيرة تجاه الاقتصاد بالبحث عن بدائل للنفط والرفع من التصدير خارج المحروقات وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج ومساير للرقمنة، وفي هذا الإطار تم إطلاق حزمة من الإجراءات لصالح تفعيل "الدبلوماسية الاقتصادية" من أجل دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

ويأتي هذا التحول نتيجة لأسباب عديدة دفعت الدولة الجزائرية للتفكير الجدي في خلق ركائز أحرة للتنمية الاقتصادية غير النفط الذي يعتبر خطرا مستقبليا على الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن نعدّد أسباب توجه الدولة للصادرات خارج المحروقات في عناصر هي:

1- التبعية الاقتصادية المفرطة للمحروقات:

بلغت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ذروتها منتصف 2014 عندما تجاوزت 194 مليار دولار، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية، ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة للمحروقات، إذ تمثل عائدات النفط والغاز حوالي 93 بالمئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي. وبلغت الصادرات غير النفطية في الجزائر عام 2020 نحو 2.26 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار هي صادرات المحروقات، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على اقتصاد الجزائر بسبب تقلبات أسعار النفط من جهة، وكونه مصدر غير متجدد ودائم من جهة أخرى.

2 – تدهور معدل التبادل:

عرفت معدلات التبادل الدولي تدهورا لا يصب في مصلحة الدول النامية، وهو ما يجعله أهم الأسباب التي دفعت الدولة للتوجه إلى التجارة الخارجية خارج المحروقات، ويرجع ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية إلى الارتفاع الشديد في حين، وفي الجهة المقابلة تجاه السلع الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع هذا التدني في أسعار المواد الأولية الخام إلى تراخي الطلب العاملي عليها كنتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة؛ وهو ما ساعدها على الاقتصاد في الموارد الأولية المستوردة والتي تستخدم لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.[1]

[1] بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أم بواقي – الجزائر، 2012 – 2013 ، ص 103 – 104.

3 – بسبب التهديدات:

ترى الدولة الجزائرية أن عليها أخذ عدة تهديدات بعين الاعتبار، بشأن خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلن الرئيس عنها مؤخرا، وتتمثل هذه التهديدات أساسًا في العجز الدائم لميزان المدفوعات وخاصة عجز الميزان التجاري، واعتماد الاقتصاد على قطاع النفط بشكل مفرط، ومن التهديدات استمرار عجز الموازنة العامة رغم تخفيض النفقات الحكومية بواقع النصف جراء الأزمة المزدوجة لفيروس كورونا وتهاوي أسعار النفط.[1]

4 –الوضع العالمي الصحي:

شهد العالم في السنوات الأخيرة ظروف صعبة بسب الأوبئة والتي عملت سلبا علة اقتصاد البلاد؛ حيث عطل المؤسسات الاقتصادية عن نشاطها، وكانت أحد أهم أسباب ضعف المبادلات التجارية وسببا لتهاوي أسعار النفط، مما دفع الدولة للتفكير في خلق أكثر من قطاع يعتمد عليه الاقتصاد لتفادي ضرر الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم مؤخرا.

5 – نجاح الفلاحة والصناع:

من الأسباب التي شجعت الدولة للتوجه نحو الصادرات خارج المحروقات بتطويرها والاعتماد عليها مستقبلا هو نجاح قطاع الفلاحة والصناعة، وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع في سبيل تطوير ورقي الاقتصاد الجزائري، فهذه القطاعات يمكن أن تكون المفتاح لنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي وعودة الجزائر إلى التصدير من قطاعات غير المحروقات، يقول الأستاذ بجامعة الجزائر الحكومية أحمد سواهلية في هذا الصدد أنّ: «« إمكانيات الفلاحة والصناعة والسياحة يمكنها كبح جماح الاستيراد المفرط.. يمكن خلق صناعة محلية للمنتجات الفلاحية والزراعية في مرحلة أولى تغطي الاحتياجات المحلية والتصدير في مرحلة ثانية»[2].

6– الدين الخارجي:

من الأسباب أيضا الديون الخارجية التي تسبب في مشاكل في النمو الاقتصادية للدول النامية، خاصة تلك التي تعتمد على مصادر محدودة لرفع الاقتصاد، والجزائر ذات الدول التي تعاني من التبعية المفرطة للمحروقات، وهو ما دفعها للبحث عن مصادر أخرى لمجابهة العجز الذي يدفعها نحو القروض

[1] شبكة عاجل، الجزائر تنشد تنويع اقتصادها للتخلص من تبعية النفط (تقرير)، 13.04.2021، https://cdnassets.aa.com.tr/assets/newVersion/images/aalogo100.png .

[2] المرجع نفسه.

الخارجية، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على قطاعات أخرى غير المحروقات كالصناعة والفلاحة والسياحة وغيرها.

7– ضعف معد النمو الاقتصادي:

ومن الأسباب أيضا الضعف الحاصل في النمو الاقتصادي؛ حيث أن السلع الرئيسية من المواد الأولية المصدرة تواجه إما منافسة قوية من جانب المنتجات الصناعية، وإما طلب ضعيف أو تدني في أسعارها، وبالتالي فإن الحصيلة الضعيفة من العملة الصعبة سوف تؤدي في الأخير إلى ضعف وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يجب أن تضمن حصيلة الصادرات قدرا كافيا من العملة الصعبة لتمويل الواردات التي تحتاجها عملية التنمية، وهو ما تسعى إليه استراتيجية ترقية الصادرات الصناعية.[1]

8 – النزعة الحمائية:

تسعى الدول الصناعية المتقدمة إلى حماية إنتاجها من المنافسة الأجنبية أمام واردتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني الحواجز غير التعريفية على إثر نجاح الاتفاقية العامة لتحرير التجارة والخدمات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وقد كان لهذه الإجراءات أثر بالغا على صادرات الدول النامية مما جعلها تستند إلى تطوير صادراتها والاهتمام بالقطاعات غير النفطية لمواجهة هذه العقبات، وهو من الأسباب التي نراها تدفع الدولة الجزائرية لتحقيق قفزة نوعية في قطاع صادراتها غير النفطية.[2]

لقد عملت هاته الأسباب أو بعبارة أصح العقبات التي تواجه الدول على التوجه للصادرات خارج المحروقات كمصدر بديل للرفع من قيمة عائداتها وتحقيق نمو اقتصاديا منافسا لبقية الدول المتقدمة، وإضافة إلى ما تم ذكره يمكن أن نعدد مجموعة من الدوافع الأخرى هي:[3]

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي، ويكون ذلك بتشجيع وتطوير القطاعات الإنتاجية حتى تؤمنا وتوفر صادرات كثيرة وجودة وقيمة كبيرة.

[1] حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (دراسة استشرافية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة – الجزائر، 2017 – 2018، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

[3] أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ب ط، 2002، ص24.

- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات، ويكون ذلك برفع قيمة الصادرات لتغطية هذا العجز المالي.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام، وهو ما يعود إيجابا على التنمية الاقتصادية وبث روح العمل والإنتاج في الدولة.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري، إن تشجيع العنصر البشري على العمل والإنتاج من شأنه أن يخلق للدولة مفاتيح اقتصادية كبيرة، وذلك برفع معدل الإنتاج والتقليل من معدل البطالة ...الخ.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية:

ويمكن أن نبرز هيكل صادرات الجزائر الغير نفطية من خلال العنصرين التاليين:

1- التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات:

تحصي الجزائر سنة 2021، 1219 مؤسسة تصدير طبقا لوزارة التجارة، التي كشفت عن انشطة التصدير في السنوات الأخيرة، وقد بلغ عدد المصدرين الجزائريين مؤسسات وشركات متخصصة في التصدير بعضها شركات تقوم بالتصدير المباشر لمنتجات خاصة بها مثل مصنع توسيالي للحديد واجمالي المؤسسات هو حوالي 1.219 مصدر في مختلف المواد والمنتجات، حسب مسؤول بوزارة التجارة، وتتنوع تخصصات التصدير طبقا لوزارة التجارة في الاسمدة الإسمنت، الحديد، السكر المكرر، التمور.

حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات مؤخرا أكثر من 2,26 مليار دولار مقابل 2,58 مليار دولار أي بانخفاض قدره 312 مليار دولار بنسبة 12,59 بالمائة...، وعلى أساس ذلك فإن الصادرات خارج المحروقات تمثل ما يقارب 9,48 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية. [1]

ويرجع انخفاض الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة إلى تعليق تصدير بعض المواد الاستراتيجية بسبب تفشي جائحة كوفيد-19،

ويمكن أن نبين في الجدول التالي تفصيل التركب السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية:

[1] الجزائرية للأخبار، صادرات الجزائر خارج المحروقات بالتفصيل، **2021-03-22**، http://www.dzayerinfo.com/ar/ .

هيكل الصادرات خارج المحروقات (2010 – 2020)

(الوحدة بالدولار الأمريكي)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلع الغذائية	315	335	315	402	323	235	327	349	373.77	407.8	399.6
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	92.39	95.95	65.85
المواد نصف المصنعة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	2335.58	1950.92	1439.47
السلع والمعدات الزراعية	1	-	1	-	2	1	-	0.29	0.31	0.25	0.31
السلع والمعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90.10	82.97	84
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	33.42	30.42	31.75
اجمالي الصادراتخارج المحروقات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	2925.56	2580.37	2020.98

الشكل (6)، المصدر: صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 – 2020.

إن هيكل الصادرات خارج المحروقات تتمثل أساسا في: المنتجات النصف مصنعة التي تعدت 6 % من الحجم الاجمالي للصادرات وهي بذلك تحتل الصدارة؛ المواد الغذائية بحصة لم تتجاوز 0%؛ سلع المعدات الصناعية والمواد الخام بحصة 00.2%؛ والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصة 25.2 %.

إن تركيبة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية تبين لنا هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادراته النفطية.[1]

وعموما نقول إن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تبقى متدنية النسب، ولم توفر الدولة الحلول الكافية لتطوير هذا القطاع وجعله منافسا للصادرات النفطية.

2 – التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات:

يكون التوزيع الجغرافي للصادرات الغير نفطية الجزائرية حسب الدول التي توجه إليها صادرات الجزائر كالتالي:

[1] صالحي سلمى، مرجع سابق، ص 420.

التوزيع الجغرافي للصادرات الغير نفطية الجزائرية حسب الدول ا

السنوات / المنطقة		الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون	الدول الأوروبية	دول أكريكا الجنوبية	آسيا	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	20009	20276	10	2620	4062	-	694	1281	73	57053
	النسبة	4.06	35.45	0.01	4.5	7.1	-	1.2	2.2	0.1	100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5865	41	810	1586	346	73448
	النسبة	50.70	32.75	0.13	5.81	7.03	0.06	1.1	2.15	0.19	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71006
	النسبة	55.37	27.56	0.05	5.8	6.2	-	1.1	2.8	0.08	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4657	-	797	2639	91	64974
	النسبة	63.52	18.79	0.08	4.9	7.2	-	1.2	4.06	0.14	100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3045	110	62036
	النسبة	64.20	16.44	0.15	5.06	0.04	-	1.03	4.87	0.17	100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31046
	النسبة	72.14	12.88	0.09	3.55	5.44	-	1.37	4.14	0.26	100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	-	1.65	4.48	0.23	100
2017	القيمة	20586	6465	40	2530	3595	71	798	1273	103	352662
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	0.2	2.26	3.61	0.29	100

الشكل (7)، المصدر: لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (خلال الفترة 2010 – 2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2020،ص 536.

يمكن القول من حلال النسب التي يعرضها الجدول أن أكثر المستفيدين من صادرات الجزائر هي دول الاتحاد الأوربي فمعظم صادرات الجزائر توجه نحو أوروبا لسبب التقارب الجغرافي بين دول أوروبا والجزائر، وسهولة نقل المادة المصدرة، ثم دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (كندا، اليابان، كوريا الجنوبيا، استراليا..)، فهذه الدول تعد أهم الشركاء للدولة الجزائرية في المبادلات التجارية، أما الدول الأخرى دول قارة أمريكا وبقية دول أسيا وإفريقيا فبنسبة أقل من الدول المذكورة ذلك لعوامل منها البعد الجغرافي وتضارب المصالح.

كما يمكن إرجاع سبب نقص توجه الصادرات الجزائرية للدول العربية خاصة مصر ودول شبه الجزيرة العربية إلى بعد الموقع الجغرافي، أما دول المغرب العربي فالنسبة القليلة التي تشهدها المنطقة في التصدير راجع إلى تضارب المصالح واختلاف أنظمة الحكم.

أما عن أهم الدول التي تعتمد على صادرات الجزائر بشكل دائم فهي إيطاليا واسبانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، إضافة إلى البرازيل والهند والدول المغرب العربي، وسنبين في هذا الشكل للدول التي تشكل أهم زبائن الجزائر:

أهم 6 زبائن للجزائر في السنوات الأخيرة:

(الوحدة: مليار دولار)

الشكل (8) ، المصدر: لحسن عقومة، مراد جنيدي، قياس مؤشرات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (خلال الفترة 2010 – 2019)، ص 537.

أهم المستوردين من الجزائر

(الوحدة: مليار دولار)

بلد الاستيراد	القيمة	النسبة %	التطور %
إيطاليا	6127	14.88	8.69
إسبانيا	5002	12.15	21.73
فرنسا	4631	11.25	4.37
و م أ	3857	9.37	11.06
بريطانيا	2771	6.73	72.33
تركيا	2318	5.63	25.98
هولندا	2250	5.47	18.05
البرازيل	2248	5.46	5.49
الهند	1622	3.94	85.8
الصين	1311	3.18	89.18
جمهورية كوريا	1264	3.07	41.55
البرتغال	1111	2.70	16.09
تونس	952	2.31	26.26
المغرب	653	1.59	45.76
المجموع الفرعي	37342	90.71	
المجموع	41168	100	

الشكل (9)، المرجع السابق، ص 537 – 538.

المطلب الثالث: معوقات الصادرات خارج المحروقات:

ويمكن أن نضع مجموعة من المعوقات جمعتها الباحثة زهرة مصطفى في مقالها نذكر منها:[1]

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.

[1] زهرة مصطفى، مرجع سابق، 143 – 144 – 145.

- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية.
- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.
- عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية، ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة.
- عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان اقتصاديين وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون، والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.
- غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.
- نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الابداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.
- إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر على المنتجات الوطنية وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

- سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادا من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.
- عدم وجود رغبة واستراتيجية لدى أغلب المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة للتوجه نحو السوق الخارجية، رغم تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى السوق الداخلية وتوفرها على قدرات إنتاج غير مستغلة.
- عدم وجود انتظام في عمليات التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الإنتاج، ولغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.
- عدم وجود استراتيجية واضحة في مجال التصنيع وفي مجال التصدير سواء من قبل الدولة أو من قبل الخواص.
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية، وهو غير قادر على تغطية الاحتياجات السوق الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له أن يذهب إلى التصدير.
- إهمال الجزائر والشركات الجزائرية للأسواق العربية والإفريقية التي هي في متناول مؤسساتنا الوطنية ومحاولة الدخول إلى السوق الأوروبية التي لها معايير جودة صارمة ولديها حواجز كثيرة.
- وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنها الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الاحصائيات التي تقدمها كل هيئة، مما جعل هناك صعوبة في معرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها.
- غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم أو إقامة نقاط لخدمات ما بعد البيع، خاصة وأن في السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت بمبادرات فردية لدخول أسواق عربية وإفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.

- غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل مستحقاتهم الناتجة عن عمليات التصدير، وحرمهم من المرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا دخولها ووجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار.
- تباطؤ الهيئات المكلفة بدعم المصدرين عن تقديم هذا الدعم في وقته، خاصة الدعم المالي كالتعويضات عن النقل والتعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية.
- ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية أو الجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.
- وجود عراقيل كثيرة أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين.
- وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي لها إمكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الأسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع
- وجود عمليات التقليد التي تضر بسمعة المؤسسات التي تعمل على جودة منتجاا وخلق الثقة بينها وبين زبائنها، وهذا التقليد الذي تمارسه بعض الشركات الصينية والذي يمس أحيانا ببعض المؤسسات الوطنية التي لها سمعة طيبة في الداخل والخارج مثل مؤسسة (BCR لصناعة: الصنابير، السكاكين والمصارف) ومؤسسة BMS لصناعة الأجهزة الكهربائية.
- ضعف الامكانيات المالية للكثير من المؤسسات الوطنية، ما يصعب عليها من عمليات التصدير والتي تتطلب توفر موارد مالية معتبرة للقيام ا، وصعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل هذه العمليات.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: جهود الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الأول: الأطر القانونية والمالية لترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات:

تمهيد:

إن الدولة الجزائرية من الدول النامية والتي تسعى دائما للحاق بركب الدول المتطورة، وهو ما يفسر جهود الدولة الكبيرة في وجود حلول فعّالة لتطوير اقتصادها ورفع قيمة منتجاتها أو صادراتها.

لقد كان اهتمام الدولة منصب بشكل كبير على الصادرات خارج المحروقات وكيفية دعمها وجعلها أحد المصادر التي تمنح الدولة قوة اقتصادية ودعما مالية، وعليه فقد اتبعت الجزائر طرق مختلفة في سبيل ترقية هذا القطاع الكبير لجعله البديل المستقبلي للمحروقات كون هذا الأخير ثروة زائلة بمرور السنوات.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق للنقاط التالية: الأطر القانونية والمالية لترقية الصادرات خارج المحروقات والهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات.

.المبحث الأول: الأطر القانونية والمالية لترقية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الأول: استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الاقتصاد بين بأهمية استحداث إطار مؤسساتي جديد الترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد القطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات.

وقد استند هذا التدخل إلى نص المادة 19 من دستور 1996، الذي يمنح الدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية، ولا يتجه هذا التنظيم إلى فرض القيود على التبادل الخارجي بقدر ما يسعى إلى ترقيته، و بما ينسجم مع متطلبات حرية الصناعة والتجارة. [1]

1- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16/07/1994 ، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب.

وتعمل السلطة على تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإذا لم تعد الوزارة لهذا المعنى جهاز محايد، بل أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير، وبما يتماشى وانشغالات السلطة في تحقيق التوازن المنشود للميزان التجاري الجزائري.

2- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية :(promex) [2]

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي يتم 96/327 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري ، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج الترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة | بالوضع الاقتصادين ، وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية | ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

3- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:[3]

---

[1] عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، ك1، 2007، ص 249-254.

[2] نوري منير، لجلط إبراهيم، مرجع سابق، ص 2.

[3] BENHAMOU,A,Les instruction algeriennes charge de la gestion et de la promotion du commerce exterieure revue leconomie, N52, Mai 1998,p26

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ في 03/03/1996

وقد كيفها المشرع على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وهي تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية وانجازات الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية وتتدخل أيضا في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري وتضم 3 أجهزة هي: الجمعية العامة مجلس الغرفة اللجان التقنية للغرفة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات:

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله خصر مختلف العراقيل التي تواجه المصادر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

1 – التسهيلات المالية:

بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح المصادر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، و تمس هذه المادة أيضا مصدري الخدمات و من جانب أخر إقرار عملية التوطين و التسوية المالية للصادرات خارج المحروقات . أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات . وتم تحسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا و تنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد و تصدير السلع و يذكر الأمر نفسه أنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف. [1]

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات و من منتجاتهم النجمية في حسابكم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذه السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل و تقديم تسبيقات حول الحصيلة

[1] – نقلا عن الموقع www .commerce.gov.dz ، تاريخ المعاينة 12/03/2022

المتأتية من الصادرات خارج المحروقات و المنتجات النجمية. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لا سيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة و الفلاحة سنة 2001 و المتمثل في التكلفة ب 80% من النقل ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج و التصدير وبموجب المادة 129 من القانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302 -084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات و غرض إنشائه هو تقديم المساعدات الالية التي تتمثل في قيمة 80% للمعارض الدولية 80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق و تحسين النوعية . [1]

2 - التسهيلات الضريبية :

تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعماء است هي:

أولا- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة : بموجب المادة 13 من القانون المالية لسنة 1996 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض المتعلقة ببيع الأشياء الفنية .

ثانيا- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS : من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 و يتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع و الخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة و الأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق .

ثالثا- الإعفاء من الدفع الجزافي VF، و من الرسم على النشاط المهني TAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 و هذا باستثناء خدمات النقل البري الجوي و الخدمات البنكية و خدمات إعادة التأمين كذلات استفاد قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

[1] نقلا عن الموقع www. ALGEX.DZ تاريخ 14/03/2022

3 – التسهيلات الجمركية:

تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في الجمارك و المستقاة من اتفاقية كيوتو (دخلت حيز التنفيا في 3 فبراير 2006م، وهذه الاتفاقية نسخة محدثة معادلة للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية)، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين و تحويل و استخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم، دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة و ينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير .[1]

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا – باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

أولا– التصدير المؤقت : فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

ثانيا– نظام القبول المؤقت: عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي، البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف و الرسوم و دون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي و ذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

ثالثا– نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك المدة معينة، وهناك العديد من الأنواع، عامة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك التشجيع الصادرات خارج المحروقات و تتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصادر و إزالة تراخيص تصديره.

رابعا– الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية : المتعلقة بالصادرات النهائية، مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب . [2]

وفي الأخير يمكن القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات وضرورتها إلا أنها تقدر أن تكون وفي الأخير يمكن القول أن بالرغم من أهمية هذه الإجراءات و ضرورتها إلا أنها تقدر أن تكون إلا إجراءات

---

[1] E HATAK JOUT, MESSURES À L'EXPORTATION, Ces régimes tourière, in la revue de douanes, numéros spécial , l'année non citée, P12.

[2] AMROUCHE MISSOUM, les Facilitée douanières à l'exportation Symposium nationale sur les Mesures –9 de promotion des exportation Alger 29-30 décembre 1996.

كلاسيكية تستمدها معظم الدول لتنمية. صادراتها، بالتالي الحديث اليوم أصبح أكثر حول إجراءات جديدة يمكن أن يعول عليها، مثل تقديم المعلومات حول الأسواق الأجنبية، وتكثيف النشاطات التسويقية عبر الدبلوماسيات الموجودة في الخارج

4 – منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير :

تتمثل في التدابير التالية : أولا– إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمة رقم 20/94 المؤرخة في 12/04/1994 اعترفت السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التمييز و أصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

ثانيا– منح إعفاءات جبائية: حيث أعفى قانون المالية سنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة،

أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية ة التجارية لمؤسسات التصدير و كذا الدفع الجزائي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

ثالثا– تعديل النظام الجمركي و الحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120% إلى 60%، ثم انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة[1].1998

المتعلق بقانون وهذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10% سنويا ابتداء من 1994 إلى 1997. أما بالنسبة للخطوة الثانية و المتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 98/10 الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما :

– نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير .

– نظام إعادة التموين بالإعفاء.

رابعا – تخفيض أسعار النقل البري والبحري: و يجري في التسديد بالدينار إذا كابت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF و بالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة FOB و يقع عبء دفعها على المستوى الأجنبي .

[1] عجة الجيلاني، مرجع سابق، ص 266–270.

خامسا- الإعفاء من إيداع الكفالة: وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من القانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل .
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير .
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة .
- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.
- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94/90 المؤرخ في 10/04/1994 والمتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 43197 المؤرخ في 16/11/1997 لم يعد المصدر محبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي غير أن كل هذه التدابير لم تؤدي إلى تحسين مستوى الصادرات خارج المحروقات لأنه هناك عوائق مختلفة تعاني بما المؤسسة المصدرة و لابد من التغلب عليها ومحاولة تصحيحها من طرف الدولة الجزائرية .[1]

المطلب الثالث: الإطار التمويلي والتأميني:

1 - آلية التمويل:

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدراتها التنافسية في ظل اقتصاد السوق، قد يتطلب البحث عن آلية تمويلية فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و لهذا بادرت السلطات العمومية لإيجاد مصادر تمويلية و ذلك على مستويين المحلي و الدولي.

أ - المصادر التمويلية على المستوى المحلي:

يعتبر مشكل التمويل من أبرز المشاكل التي تقف كعقبة أمام نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة مع غياب بنوك متخصصة في هذا المجال، فهذا الجانب قد حظي باهتمام كبير من قبل السلطات العمومية و بصفة أدق قد عملت الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم استحداثها سنة 1994 على هيئة الأرضية من خلال إقامة هياكل مالية تقوم بتمويل هذه المؤسسات من أجل دعم برامج تأهيلها بصفة موسعة، وتتمثل الهياكل المالية التي تم خلقها على النحو التالي :

[1] عجة الجيلاني ، مرجع سابق، ح 249-254.

أولا : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11/11/2002[1] ، حيث نصت المادة الأولى منه بنص صريح على تأسيس هذا الصندوق، ومن ثم أصبح يتمتع باستقلالية مالية وشخصية معنوية أين يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة". [2]ويهدف الصندوق إلى ضمان كل القروض المتطلبة ضمن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3] ، و كما يعمل أيضا على متابعة كافة المخاطر التي تنجم عن منح الضمان .[4]

ثانيا : صندوق رأسمال المخاطر

لقد تأسس هذا الصندوق في سنة 2004، و برأسمال قدره 3.5 مليار دينار جزائري وذلك في إطار البرنامج التكميلي للنمو خلال الفترة الحاصلة ما بين 2005-2009 والذي كان يهدف إلى إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة و متوسطة، حيث يتدخل هذا الصندوق فقط لصالح هذه المؤسسات التي لم تتمكن من تعبئة مواردها في السوق المالية .[5]

ثالثا : التمويل عن طريق القرض الإيجاري

وقد تحلى أكثر هذا النوع من التمويل من خلال إقامة مؤسسة "مغرب قرض إيجار الجزائر" التي هي برأسمال مشترك تونسي أوروبي أين قدر ب1 مليار دينار، حيث اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، و بدأت نشاطها في نهاية السداسي الأول من سنة 2006، فهذه المؤسسة تعمل على إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة لزبائنها لمدة تتراوح ما بين 3 و 7 سنوات، و عند نهاية المهلة المحددة في العقد يمكن للزبون أن يمتلك الأصل في حالة ما إذا كان دفع ثمن الإيجار بانتظام .

ب - المصادر التمويلية على المستوى الدولي: لقد عملت الحكومة جاهدة على توفير و تنويع مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قامت بإبرام عدة اتفاقيات أبرزها:

أولا: **برنامج الميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:** والذي يندرج ضمن التعاون الأورومتوسطي، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11/11/2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية - العدد 74.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[3] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[4] المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

[5] بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 357.

من خلال تأهيل محيطها، فقد تم تحقيق في جوان 2004 حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وذلك في إطار محدد في الدعم المباشر وتغطية الضمانات المالية التي قدرت ب 20 مليون أورو .

ثانيا: التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: يعتبر هذا البنك الذي تأسس في ديسمبر عام 1973 بتوقيع 22 دولة من المؤتمر الإسلامي من بين أطراف التعاون الدولي التي اتخذتها الجزائر كوسيلة للنهوض بمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، فقد قام البنات بتوقيع اتفاقيتين يقدم على أساسهما مبلغ بقيمة 9.9 مليون دولار لتمويل المشروعات الإنمائية في الجزائر، و تنص إحدى الاتفاقيتين على منح قرض بقيمة 5.1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية يعمل على تحسين قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، علما أن تسديد هذه القروض سيكون خلال 20 سنة مع وجود فترة السماح قدرت بخمسة سنوات.

ثالثا: التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية: فقد قامت هذه الوكالة المتواجدة في الجزائر منذ 1967 من خلال فروعها بمنح أول قرض طويل الأجل سنة 1998 بقيمة 15 مليون دولار لصالح CPA والذي وجه لتمويل استثمارات توسيع و تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحلية، و أمام ظاهرة تنامي عدد هذه المؤسسات قامت الوكالة بمنح قرض ثاني ل CPA في سنة 2003 وذلك بقيمة 40 مليون أورو . [1]

و بالإضافة إلى هذا، هناك أطرف أخرى قد تعاونت معها الجزائر لترقية أداء مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة منها؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ONUDI التي بدأت العمل في الجزائر سنة 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية و إعادة الهيكلة الصناعية التي خصت 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة، و كما تم تعامل أيضا مع البنك العالمي الذي استحدث برنامج تقني مهم يتابع كل التغيرات التي يمكن أن تطرأ على وضعيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات"، و كما قد كان هناك تعاون ثنائي جزائري ألماني في مجال التكوين و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الحاصلة ما بين 2003-2007.

2 - إنشاء شركات تأمين ذات مركز قانوني خاص

عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني ، كما جاء بتعريف آخر في المادة الثانية [2]من قانون التأمينات. [3]

[1] بن طلحة صليحة. دعوشي بوعلام، مرجع سابق، ص 358- 359.

[2] ناصر بوشارب، مرجع سابق، ص 01.

[3] المادة 619 من أمر رقم 75-58، مصدر سابق.

كانت تتم عمليات تأمين الصادرات في السابق من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وكذا الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة إلا أن هذين الشركتين لم تتحقق ما كان مرجوا منها في هذا المجال، هذا راجع لعدة أسباب منها الصادرات غير النفطية وغياب مصلحة فعالة للإستعلامات عدم تعويض السلطات العمومية الجزائرية[1] لأخطار السياسة عرف قطاع التأمين هيمنة شبه كلي من طرف الشركة العمومية التي تحوز على ثلاثة أرباع رقم الأعمال الوطني للصناعة التأمينية إلى غاية صدور قرار 95-07 والمتعلق بالتأمينات والذي أعلن نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في أواخر الثمانينات من إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، عرف قطاع التأمين نظاما جديدا حيث تمتعت مؤسسات التأمين بالاستقلالية وفتح لها مجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين ابتداء من سنة 21989. بهدف القضاء على احتكار الدولة لقطاع التأمين والاتجاه نحو القطاع الخاص بفتح المجال للاستثمارات الخاصة والمنافسة الحرة.

في ظل تطوير الصادرات الوطنية المتنوعة والدائمة، وجب إيجاد آلية تقوم بتأمين وضمان القروض الموجهة للتصدير خارج الجزائر، لذلك تم إقرار ولأول مرة في الجزائر نص قانوني تمثل في الأمر رقم 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير والذي انبثق عند إنشاء شركة مخصصة في تأمين وضمان أخطار عند التصدير وهي الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.[2]

باعتبار هذه الشركة شركة تأمين منح لها المشرع بصفة خاصة اختصاص ضمان بعض الأخطار دون غيرها من باقي شركات التامين طبقا لقانونها الأساسي والقانون الذي أنشأت بموجبه وهو الأمر رقم 96-06 وهي تخضع لرقابة الدولة .

إتبعت الدولة الجزائرية عدة أساليب من أجل ضمان الصادرات من بينها وضع نظام قانوني لشركة تأمين وضمان الصادرات حتى تدفع بالمتعاملين الجزائريين إلى زيادة الصادرات الجزائرية نحو مختلف البلدان وتأمين من أخطار مختلفة، ولهذا الصدد يمكن القول أن النظام القانوني لشركة (CAGEX) يتمثل في مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم عمل الشركة بناءا على الفقرة الأولى من المادة الثانية من

[1] حجارة ربيحة، حرية الإستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 153.

[2] عشاري أسماء، النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2014-2015، ص ص18-14 .

المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر بتاريخ 02 جويلية 1996 [1]بناء على هذه الفقرة تعتبر شركة (CAGEX) مساهمة والتي نظمها المشرع الجزائري في القانون التجاري حسب نص المادة 592 منه. [2]

فتعتبر الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم السالف الذكر، شركة عمومية اقتصادية حيث أنشأتها الحكومة الجزائرية قصد تفادي الأخطاء التي ارتكبت في مرحلة احتكار الدولة لقطاع التأمين.

لذا سنحاول التطرق إلى هذه الشركة (CAGEX) في النقاط التالية:

أولا: إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات .

تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بتاريخ 03 ديسمبر سنة 1995 بموجب عقد توثيقي[3] حيث تخضع هذه الشركة للمادة 04 من القانون رقم 96-06 الصادر في 10 جانفي 1996 ، والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولية عن الضمان والتي تعمل لصالح حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية، وتأمين المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم إثر حدوث كوارث طبيعية.

ثم بعد ذلك تم إعتمادها بالمرسوم التنفيذي رقم 96-235 السالف الذكر، كما ذكرنا سابقا بالنسبة للصفة القانونية للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات تعتبر شركة أسهم ويساهم فيها خمسة شركات تأمين وخمسة بنوك وهي:

أ- شركات التأمين:

الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل، الشركة المركزية لإعادة التأمين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الشركة الجزائرية للتأمين.

ب- البنوك:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري.

كما يجب أن نشير إلى أن شركة (CAGEX) قد قامت بفتح فروع أخرى من أجل تسهيل عمليات الضمان للمؤسسات المصدرة، كما قامت برفع رأسمالها الإجمالي، وطرحت وثائق تأمين جديدة، وأنشأت

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-235، الصادر بتاريخ 02 جويلية 1996، يحدد شروط سير الأخطار المغطاة عند التصدير.

[2] قانون رقم 05-02، مؤرخ في 06 فبراير 2005، المعدل والمتمم لأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 ديسمبر 1975، الجريدة الرسمية عند 11، صادر في 9 فبراير 2005، المتضمن قانون التجاري.

[3] le guide de l'exportation, garantie, assurance, qualité, normes, mesures, initiatives, shopping..., collection guide-plus, MLP édition, Alger, 1997, p 09.

موقع لها على شبكة الإنترنت وهذا كله من أجل تسهيل عمليات ضمان وائتمان الصادرات لمختلف المصدرين في مختلف أنحاء الوطن.

ثانيا: مهام الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات.

يتمثل مهام شركة (CAGEX) في تأمين وإئتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير).

التأمين والائتمان الداخلي، تأمين المعارض، بيع المعلومات الاقتصادية والمالية، خدمة استرداد الحقوق.[1]

تقوم الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات (CAGEX) بتسيير الأخطار السياسية لصالح الدولة وتحت رقابتها أيضا، حيث تستعمل في هذا أموال الدولة عند تغطيتها لهذه الأخطار، وهذا ما يفسر إرتفاع نسبة تأمين هذه الأخيرة على مجموع الأخطار السياسية المؤمنة، بينما ضعف نسبة الأخطار التجارية المؤمنة يرجع لكون شركة (CAGEX) تقوم بتسيير الأخطار التجارية لصالحها الخاص مستعملة بذلك أموالها الخاصة فقط عند تغطيتها لهذا النوع من الأخطار.

هذا يقودنا للتحدث بأن الأخطار المتولدة عن الصادرات والتي تمت تغطيتها من طرف شركة (CAGEX) كانت في أغلبها ذات طبيعة سياسية، فالشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات تهتم بالمواد الموضوعة في الجزائر أو ذات المنشأ الأجنبي والتي تتم استيرادها لإعادة تصديرها بعد إدخال تغيرات في المنتوج، وبالتالي تخرج المحروقات من نطاق تطبيق هذا الأمر، كونها تتمتع بنظام خاص بالتصدير، إضافة إلى كون نظام التأمين غير صالح لهذا النوع من الصادرات حيث يكون الدفع مباشرة إلى الشركة البترولية، مما يجعل الغاية من تغطية الأخطار وتحصيل الديون لا جدوى منها[2].

ثالثا: المخاطر التي تغطيها الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.

هناك مجموعة من المخاطر التي تغطيها هذه الشركة دون غيرها من باقي شركات التأمين حيث منح لها المشرع بصفة خاصة إختصاص ضمان أخطار الصادرات ألا وهي المخاطر التجارية والسياسية والمخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

[1] تأمين وضمان (CAGEX)، الموقع الرسمي للشركة الجزائرية لضمان الصادرات: 23 مارس 2019 على الساعة 10:08

[2] الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات، www.cagex.dz .

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات:

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والصندوق الخاص لترقية الصادرات.

1 – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

أ- نشأتها:

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيميها وتسيير ها، حيث جاء في المادة الأولى، تطبيقا للمادتين 20-19من الأمر 03-04 المؤرخ في جمادي الأولى عام 1424هجري الموافق لـ 17 جويلية 2003 ميلادي, يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وتسييرها.[1]

ب – مهامها وأهدافها:

من مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية نجد:

– المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية.

– تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

– تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.

– إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.

– وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية

– وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.

–تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية.

[1] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، مجلد 4 ، العدد 1، 2017، ص 256.

– متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

– تحديد المقاييس الخاصة ب تقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

– يمكن أن تقوم الوكالة، زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.[1]

أما **الأهداف** فندرجها في النقاط التالية:

– إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقية وطنية عن المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية للجزائر.

– ضمان عملية المتابعة الاقتصادية من خلال متابعة تطور الحالات الظرفية السائدة في السوق الدولية للمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية للجزائر.

– اقتراح أي عمل يهدف إلى متابعة الواردات.[2]

– تفعيل إجراءات التكوين والإعلام وكذا تقديم الدعم اللازم لصالح المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات.

– المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تغطية حاجيات، فالوكالة أصبحت ترافق وتحث على استراتيجيات مختلفة في مجال ترقية الصادرات.

– مساعدة المصدرين على معرفة القواعد والتطبيقات المتعلقة بالتجارة الدولية عن طريق دراسة منافسة الأسعار والقواعد.

– .تقديم للمتعاملين الاقتصاديين صورة واضحة حول القوانين المتبعة، الحقوق الجمركية، الضرائب والاتفاقيات التجارية.

– توجيه المتعاملين الاقتصاديين نحو الأسواق المستقبلية كالأسواق الخاصة وفرص عرض السلع والمواد والخدمات، نشر احتياجاتهم للبيع على الشبكة الدولية للمعلومات التجارية والإجابة على طلباتهم الخاصة بالشراء.[1]

[1] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar .

[2] المرجع نفسه.

أما عن الهيكل التنظيمي للوكالة فيكون وفق الشكل التالي:

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

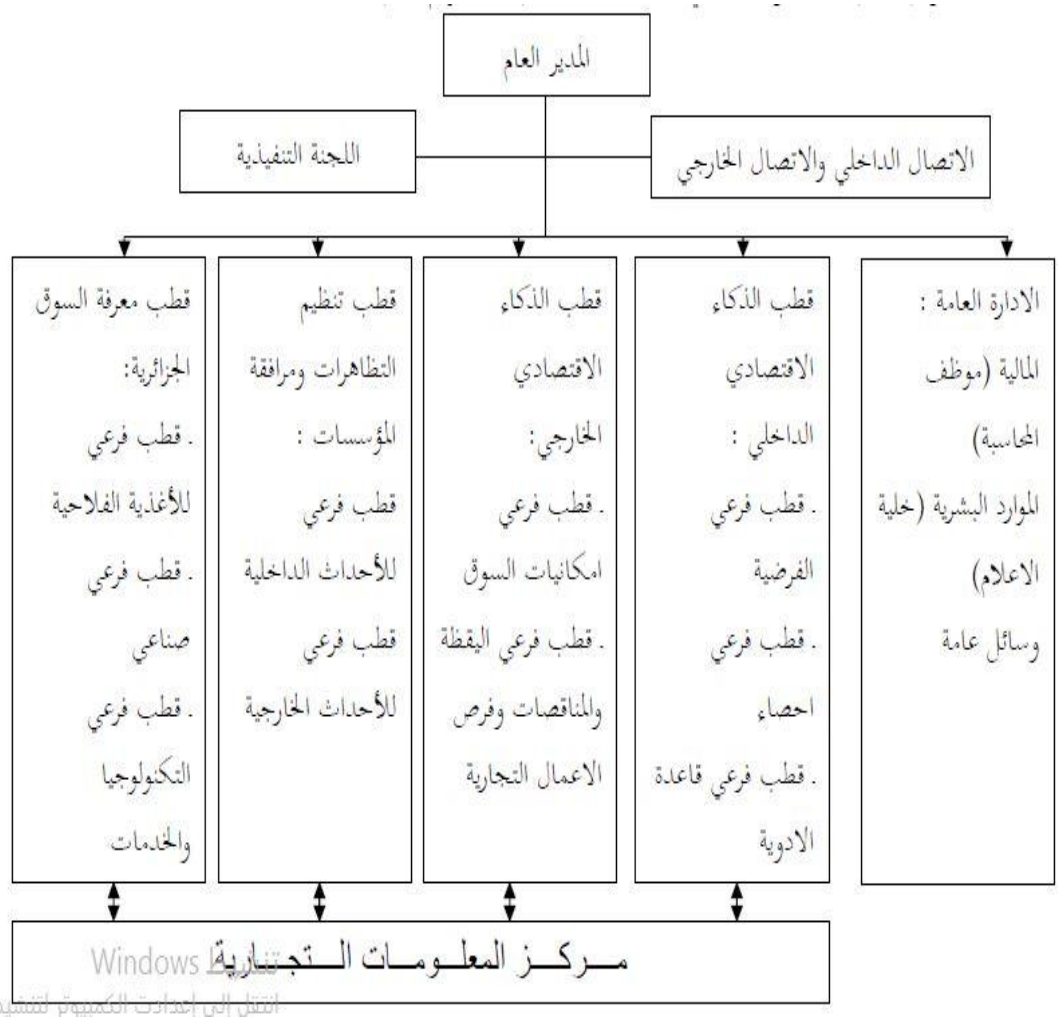

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

2 – الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

أنشئ هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 205–92 المؤرخ في 1996/07/05 وينص على إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات، حيث يقوم مختلف الهيئات العمومية والخاصة بالمساهمة في إعانة هذا الصندوق وذلك من خلال تقديمها لعطاءات ومنح مختلفة كما تساهم خزينة الدولة بالإعانة عن طريق الفوائد الناجمة عن الرسوم الخاص الإضافي وذلك بنسبة 10 %ويقدر الإيراد السنوي لهذا الصندوق ما بين 50 إلى 60 مليون دينار.

[1] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: مرجع سابق ص 256 – 257.

كما تمنح الدولة إعانات عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة، تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفق الموارد المتوفرة.[1]

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة هي:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية[2].

ويقدم الصندوق الخاص لترقية الصادرات الدعم المالي للمصدرين في نشاطهم لترقية وتسويق المنتوجات في الأسواق الخارجية وهذا بـ :

- التكفل بجزء من مصاريف المشاركة في المعارض والتظاهرات والصالونات المتخصصة في الخارج بالنسبة للمصدرين.
- جزء من مصاريف النقل للتصدير بالنسبة للمواد سريعة التلف أو ذات الوجهات البعيدة في النقل.
- جزء من المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لإعلام المصدر. ودراسة تطوير نوعية المواد والمنتوجات الموجهة إلى التصدير.[3]

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

1 – الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:

أ – تعريفها:

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير المنظم التاريخي و الرائد في تنظيم الأحداث لعبت دور قيادي في تنظيم المعارض و إنشاء الصالونات المتخصصة تساهم في تطوير المهن المتعلقة بتنظيم الأحداث كما ساهمت أيضا في ترقية الصادرات من خلال تنظيم المشاركة الجزائرية في مختلف

[1] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز ، مرجع سابق: ص 255.

[2] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar

[3] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز. مرجع سابق، ص 256.

المعارض و الصالونات المنظمة بالخارج و ترافق أيضا إجراءات الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني و الصادرات خارج المحروقات من خلال ديوان معرض الجزائر الدولي سنة 1964 ثم الديوان الوطني للمعارض سنة 1971 و تحولت في سنة 1990 إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير /شركة ذات أسهم.

تتمثل المهمة الرئيسية لشركة SAFEX في المساهمة في تطوير الأنشطة التجارية والترويج لها وكذلك في تعزيز وإدارة تراثها (البنى التحتية لمركز المعارض) بجميع الوسائل المناسبة.[1]

ب – مهامها: تنشط الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير في الميادين التالية:

– تنظيم المعارض العامة و الخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي و المحلي

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد

– إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية ودلك بفضل:

* الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية

* فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب

*الإعلام الاقتصادي والتجاري.

*التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب.

* قوانين وترتيبات التصدير.

* تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية.

*تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات و محاضرات متخصصة.

*تسيير و استغلال كل منشئات قصر المعارض.[2]

أهدافها: من أهداف صافكس ما يلي:

- تقوم بتنشيط التصدير وتشجيعه لدى متعاملي التجارة الخارجية.
- تساعد متعاملي التجارة الخارجية والمواطنين من خلال تزويدهم بالخدمات والاستثمارات.
- تنظيم بعثات للمتعاملين الاقتصاديين سوآء في الجزائر أو في الخارج.
- برمجة وتنظيم الأسواق والمعارض المتخصصة والمعارض النوعية ذات الطابع الوطني أو الدولي في الجزائر.
- أيضا تنظيم وبرمجة المشاركة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تنظم في الخارج.

[1] نبذة عن صافكس، موقع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير : https://www.safex.dz/

[2] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar .

- تمثيل المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة عند الضرورة في إطار الأسواق التي تقام في الخارج.[1]

2 – الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

أ – التعريف بالشركة:

بغرض تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية – شبه المطلقة – لقطاع المحروقات، اعتمدت الجزائر على عدة إجراءات لدعم وترقية الصادرات خارج هذا القطاع، وجعلها موردا أساسيا لتمويل الاقتصاد الوطني. لهذا الغرض، تم إنشاء مجموعة من الهيئات الوزارية والمؤسسات العمومية والاقتصادية التي تسهم في تنمية و ترقية و ضمان الصادرات غير النفطية، ومن بين هذه الهيئات تبرز الشركة الجزائرية لضمان وتامين الصادرات CAGEX ، التي شغلت مهمة تأمين تعاملات المصدرين من حزمة الأخطار المحتملة التي تواجههم في مختلف مراحل عمليات التصدير.

تأسست شركة CAGEX بموجب عقد توثيق بتاريخ 03 ديسمبر 1995، وقد تم اعتمادها بالمرسوم التنفيذ رقم 235 – 96 المؤرخ في 2 جويلية 1996 ، يتضمن شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته، (صادر في 3 جوان.1996)، وذلك طبقا لنص المادة 04 من الأمر رقم 06 – 96 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير.

و تعتبر شركة CAGEX مؤسسة عمومية اقتصادية، وحسب المادة 02 من المرسوم التنفيذ رقم 96 /235 فهي شركة ذات أسهم؛ أي شركة تجارية .[2]

ب – أهدافها وأهميتها:

أسست لتحقيق أهداف كثيرة ومتنوعة من بينها:

- تعويض المؤمن على الخسائر الذي تعرض لها جراء عدم تغطية مستحقاته الناتجة عن تسديد ثمن الأملاك أو الخدمات المصدرة.
- تأمين المؤمن على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير.
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.[3]

[1] مصطفى معاشو: أثر استراتيجية التوزيع الدولي على ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة الميادين الاقتصادية، الجزائر، مجلد 2، العدد 1، 2019، ص 47.

[2] لطيفة رجب، رمضان بطوري: التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر – دراسة حالة – ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، مجلد 5 ، العدد 2، 2020، ص 176 – 179.

[3] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: مرجع سابق، ص 254.

وتبرز أهمية هذه الشركة بالنهوض وترقية الجانب التصديري للدولة من خلال ما تشكله من ضمان للمصدرين وكافة تعاملاتهم الموجهة للخارج كما يلي: –

- حماية المصدر من أخطار الدفع المعنية بصفقات التصدير نحو الخارج، والتي تقتضي توفر شروط ائتمانية تحمل نسبة مخاطر اكبر مقارنة بالسوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول علي المعلومات الدقيقة حول المشترين الأجانب وجدارتهم المالية والائتمانية، وكذا حالة عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تسمح وثيقة الضمان بالرفع من جود كمبيالة التصدير والرفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان، الشيء الذ يؤدي الى تحريك رؤوس الأموال المتاحة وفق هذه الطرق.
- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع مثيلاتها من المنتجات في الأسواق الدولية، من خلال تقديم شروط الدفع المسبق للمشتري.
- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان، طالما أن المتداولين لهذه الأوراق مضمون الحصول على قيمتها عند استحقاقها، ومأمن خطر الرجوع عن أدائها في حالة الوفاء بها.
- تشجيع الجانب التصدير للدولة، لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتصرف في فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي وهذا بضمان دين المصدر.
- جلب الاستقرار للمؤسسات المصدرة (المؤمنة)، لأن تعويض الخسائر في حالة حدوث الكوارث يحمي من خطر الإفلاس، وذلك بتحويله الى شركة التأمين بمقابل دفع أقساط تأمينية للشركة المؤمنة.
- إدارة هيئات الضمان للمنازعات التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي، أين تكون لقوانين والأحكام واستعمالاتها غير معروفة، مما يجعل دور هذه الهيئات مهمة لإزالة الكثير من الصعاب على المؤمن.
- تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية، دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفر اعتماد مستند معزز كوسيلة مقبولة للدفع.[1]
-

[1] لطيفة رجب، رمضان بطوري: مرجع سابق، ص 181.

المطلب الثالث: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

1 – تعريفها ونشأتها:

أنشئت غرف التجارة والصناعة أثناء الحقبة الإحتلالية وقد كونت هذه الغرف على مر السنين ذمة معتبرة إذا كانت صاحبة امتياز متعلقة بالمناطق المينائية والمطارات والفضاءات الاقتصادية ومخازن العبور فقد قامت على سبيل المثال بتوسيع ميناء الجزائر. كما أنها اعتبرت صاحبة أملاك عقارية ومنقولة مثال القصر القنصلي، بورصة الجزائر ومقرات بنوك وشركات التأمين. تيسّر أيضاً الغرفة عمل أجهزة التكوين (التدريب) كالمدارس التجارية وغيرها من المدارس المهنية. لديها أيضاً مساهمات لدى عدة شركات من بينها الخطوط الجوية الفرنسية بالإضافة إلى صلاحياتها في تسيير السجل التجاري ومنح علامات الجودة.

تقلّص دور الغرف في بداية السبعينيات واقتصر على بث المعلومات التجارية والتكوين المهني. تغيّر شكل الغرفة وأخذ طابع مؤسسة عمومية إدارية في مطلع الثمانينات وقد أنشئت في إطار دمج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني والتي تحتوي على مجلس توجيه وممولّة بشكل كامل من ميزانية الدولة. كانت سنة 1987 نقطة الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري من مهماتها إشراك المؤسسات في النشاطات، اعتماد مبدأ إنظام الشركات، تنظيم المتعاملين وفقاً للنشاط المهني.

العام 1996 كان نقطة التحول في هيكلية الغرفة الجزائرية فقد تم تغيير التسمية إلى أن أصبحت "الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة" وقد تم تخصيص البعثات القنصلية الكلاسيكية فاتحة المجال في الانتساب التلقائي إليها، مؤسسة ذات تمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة والصناعة وتنصيب هيئات جديدة كالجمعية العامة، المجلس واللجان. تمويل هذه الغرفة كان مقرراً ليكون من الموارد الخاصة، الضرائب، الإعانات والاشتراكات.

أعدّت الغرفة شروط الاستحقاق في العام 2000 ووسّعت صلاحياتها في مجال التكوين وخاصة ذلك الذي ما بعد التدريج المتخصص. التعديل الأخير كان سنة 2010 وذلك كان على أثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلّعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي على تقريبهم وربطهم بغرفتهم. انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة

2010 من أكثر من 400 عضو إلى 219 عضو كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 إلى 19 عضواً.[1]

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1996 ،و هي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام الموضوعة من خلال المادة 05 1من نفس المرسوم المتضمن إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة والمتمثلة في:

- تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.
- تنشر كل وثيقة أو مجلة أو دورية لها علاقة بهدف توزيعها.
- تشارك في مبادرات الهيئات التمثلية التي لها نفس الأهداف.
- تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوي وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية.[2]
- تزويد السلطات العمومية بالتوصيات والآراء التي تتعلق بالمسائل المقترنة بصفة مباشرة وغير مباشرة بقطاعات التجارة والصناعة والخدمات.
- انجاز الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.
- تقديم اقتراحات تساهم في تسهيل عمليات تصدير المنتجات وترقيتها.[3]

[1] موقع اتحاد الغرف العربية: http://uac-org.org/ar .

[2] عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: مرجع سابق، ص 253.

[3] مصطفى معاشو: مرجع سابق، ص 47.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات:

المبحث الأول: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات:

المبحث الثاني: سبل الرفع من الصادرات الزراعية:

تمهيد

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الاقتصاد على غرار القطاع الفلاحي الذي يعتبر العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، الدولة التي تهتم بالقطاع الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبيها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، فهي دولة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة ،كما تمثل زراعة النخيل في الجزائر المنتج للتمور إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الفلاحي في المناطق الجنوبية وذلك لمالها من تأثيرات وانعكاسات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها ،وقد حافظ النخيل على التوازن البيئي وعلى استمرار الدخل للمزارع في الصحراء إذ يمده بكثير من احتياجاته الغذائية وغير الغذائية، وبالتالي تساهم في دعم مسيرة تنمية الاقتصاد .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات، سبل الرفع من الصادرات الزراعية.

المبحث الأول: تنمية الصادرات الزراعية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

ما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو هيمنة المحروقات على الصادرات حيث وصلت نسبتها إلى 698% في السنوات الأخيرة مما ستكون له نتائج وخيمة في حال انهيار أسعار المحروقات والتي هي شديدة الحساسية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في العالم إضافة إلى أن المحروقات هي من المواد الناضبة الآيلة للزوال.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تملك الجزائر فيه إمكانيات كبيرة تحتاج إلى استغلالها وتطوير طرق ووسائل الإنتاج مما يساهم في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ومن أهم هذه المنتجات: التمور، الزيتون، الحمضيات، البطاطس، الطماطم، الجزر، العنب، المشمش.

المطلب الأول: واقع الصادرات الزراعية الجزائرية ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية

كون الزراعة من بين أهم التوجهات التي تسعى الجزائر إلى الاستثمار فيها في الفترة المقبلة كبديل للصادرات المحروقات والتي عرفت تدهورا كبيرا في قيمتها، بسبب الأزمة النفطية التي ضربت الأسواق النفط منتصف سنة 2014 ، إلا أن قيمة الصادرات الزراعية في الفترة الحالية لازلت قيم محتشمة وقيم لا تعكس الإمكانيات والمؤهلات التي تحوزها الجزائر في هذا القطاع.

1- تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2015):

يمكن الإشارة إلى أن تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2010 إلى سنة 2015 لم تعرف الكثير من التغيرات، ولا زالت نسب التصدير الزراعي هي نفسها ، بتطور طفيف فقط ، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الشكلين والجدولين التاليين .

جدول رقم : يمثل تطور الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور الصادرات الزراعية	315	208.51	840.03	568.51	772.54	799.54

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم : يمثل تطور الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2010-2015)

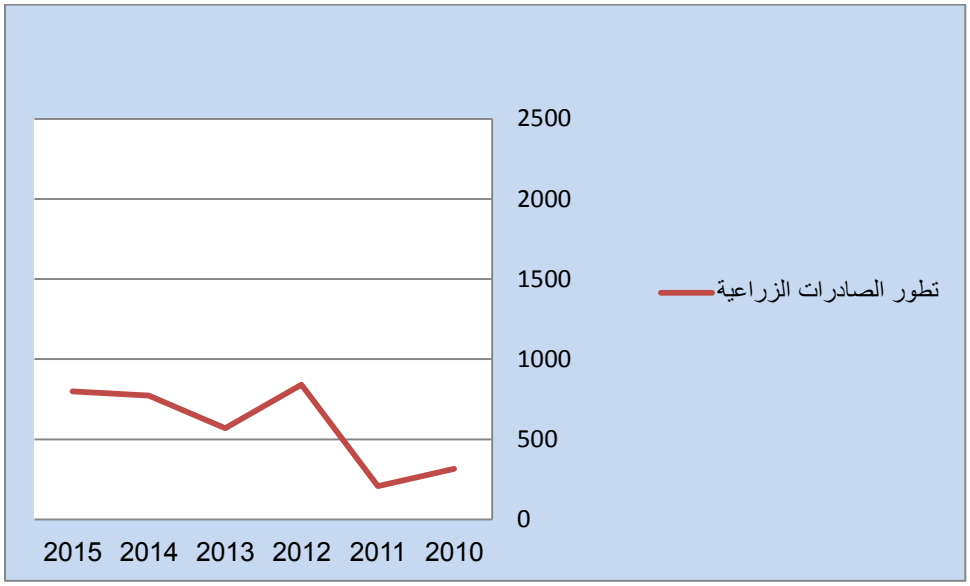

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول رقم : يمثل نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور الصادرات الزراعية	0.55	0.39	1.16	0.06	1.22	2.29

المصدر: من إعداد الطلبة[1]

[1] www.el-massa.ccom/ar/content. page consulte: 25/08/2014

شكل رقم ( ): يمثل نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية

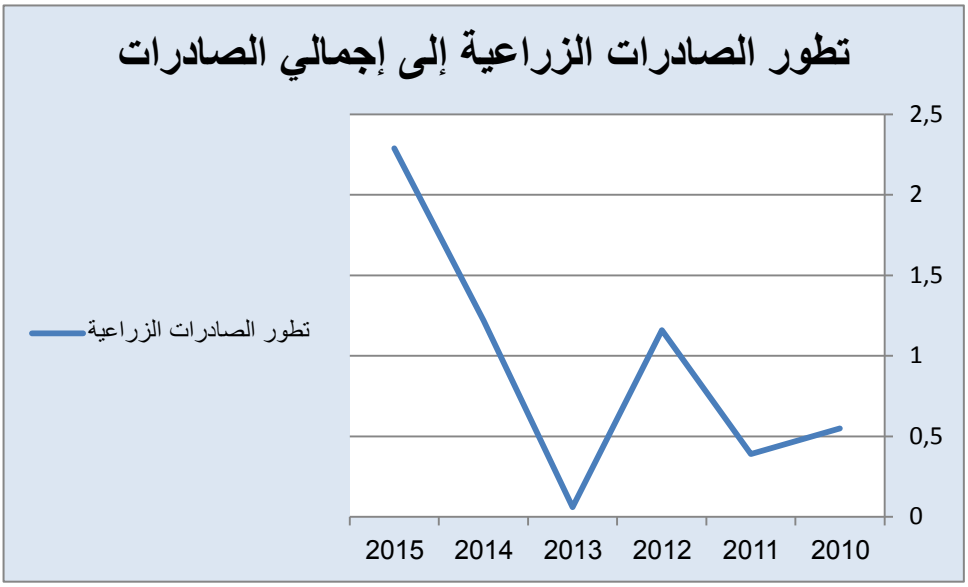

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكلين السابقين يمكن القول أن الصادرات الزراعية في الجزائر تساهم بنسب ضئيلة مقارنة بالصادرات الإجمالية، مما يكرس فكرة إهمال القطاع الزراعي التي لازلنا ندندن حولها، بحيث أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية لم تتعدى نسبة 2.3 % حيث بلغت في أحسن أحوالها نسبة 2.29 % في سنة 2015 ، هذا ويمكن الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من اجل ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به لا تزال دون التوقعات ، ولا يزال كما صرف في هذا القطاع لم يحقق المأمول منه.

أما فيما يخص أهم المنتجات التي يتم تصديرها من طرف الجزائر فتاتي في الحقيقة عدة منتجات فلاحية، ولعل من أهمها على الإطلاق التمور والمتمثلة في دقلة نور وهذا بقيمة إجمالية تقدر ب 52 مليون دولار في سنة 2017 (6)، هذا بالإضافة إلى بعض المنتجات الأخرى كمنتج الخروب وزيت الزيتون والذي في الحقيقة لا زال دون مستوى التطلعات فيما يخص التصدير، حيث بلغت قيمته سنة 2014 ما قيمته 0.2 مليون دولار، هذا وهناك بعض المنتجات الفلاحية كالبطاطا بقيمة 0.22 مليون دولار سنة 2014، أما باقي المنتجات الأخرى فهي بنسب لا تكاد تذكر.

وفيما يلي عرض لأهم المنتجات الغذائية المصدرة لسنة 2014 كما في الجدول أدناه. [1]

[1] www.el-massa.ccom/ar/content. page consulte: 25/08/2014

جدول رقم : يمثل أهم الصادرات الغذائية لسنة 2014

المنتج	الكمية بالطن	القيمة بالدولار
السكر	476.49	228.14
التمور	25.64	38.35
الكمأ	0.04	0.61
الخروب وحبوب الخروب	7.19	6.05
البطاطا	0.64	0.22
زيت عباد الشمس	0.07	0.11
الأسماك الطازجة والمجمدة	0.15	0.40
زيت الزيتون	0.0001	0.0003
زيت فول الصويا	0.0008	0.0003
التونة	0.07	0.32
التونة الحمراء	0.09	0.83
البصل والعسقلان	3.14	1.94
الجمبري	0.21	2.75

المصدر: من إعداد الطلبة

شكل رقم : يمثل أهم الصادرات الغذائية لسنة 2014

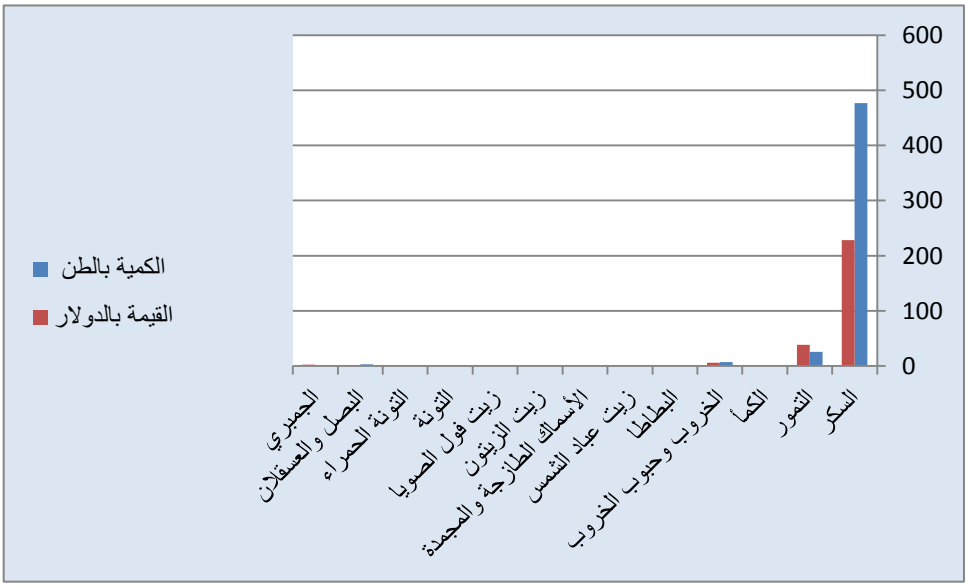

المصدر: من إعداد الطلبة

2- رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2015):

في ظل العجز الذي تعاني منه الجزائر في ميزانها التجاري الزراعي بسبب ارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض الصادرات الزراعية ، فان الميزان التجاري يعاني من عجز سنوي عبر فترة الدراسة المختارة وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أدناه .

جدول رقم : تطور العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2015)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الزراعية	315.00	208.51	840.03	568.51	772.54	795.54
الواردات الزراعية	6058.00	7826.71	11244.49	17517.58	19409.38	11790.68
العجز في الميزان التجاري	5743.00	7618.2	10404.46	12541.30	18636.48	10995.14

المصدر: من إعداد الطلبة

شكل رقم : يمثل تطور العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2010-2015)

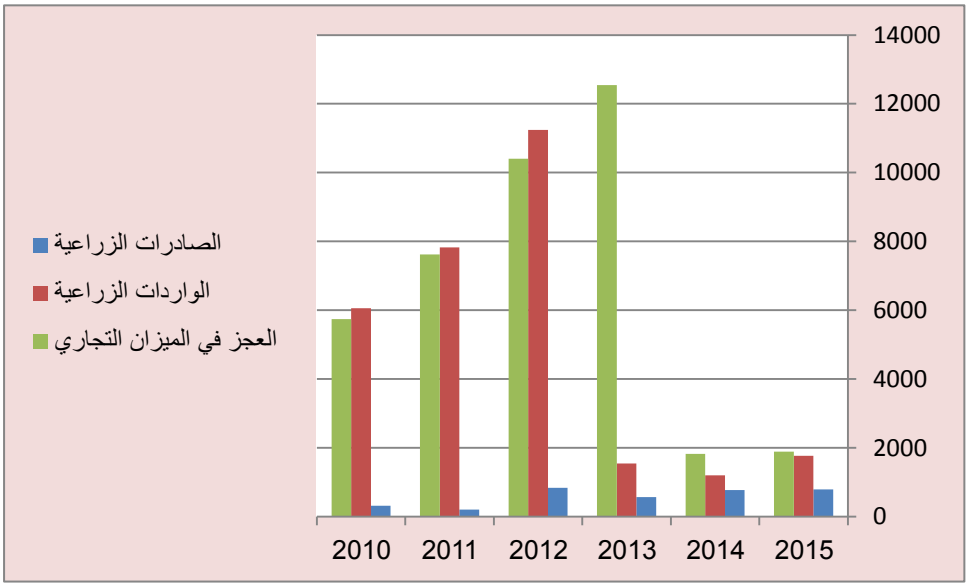

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ الزيادة المطردة في العجز في الميزان التجاري الزراعي، حيث نلاحظ أن الزيادة في العجز تضاعفت أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2015، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستيراد الذي عرف هو الأخر تطورا كبيرا حيث انتقل من 5743 مليون دولار سنة 2010 ليصل في سنة 2015 إلى أكثر من 10995.14 مليون دولار ، أضف إلى ذلك تذبذب الصادرات الزراعية خلال الفترة المذكورة ، هذا كله إن دل فإنما يدل على أن فاتورة الغذاء بالنسبة للجزائر في تزايد كبي وأصبحت عبئا كبيرا على الدولة وهو ما يؤدي إلى التبعية الغذائية للجزائر، هذا في ظل تباطؤ نمو الصادرات الزراعية وعدم قدرتها على المساهمة في سد العجز.

المطلب الثاني : هيكل الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية

رغم أهمية القطاع الزراعي والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر إلا أنها لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها : – تنامي صادرات من المحروقات نتيجة للاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع، وكذلك نتيجة للارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي مما أدى إلى زياد إيرادات هذا القطاع، وبقاء هيمنة المحروقات شبه الكلية على الاقتصاد الوطني ، وهذا ما ستكون له خطيرة في حال اخبار المحروقات.

رغم البرامج الذي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي إلا أن هناك عدة مشاكل مازال يتخبط فيه هذا القطاع حالت دون أن يكون من القطاعات التي توفر إيرادات مهمة من العملة الصعبة من خلال تسويق المنتجات الزراعية إلى السوق الدولي . ومن أهم هذه المشاكل :

– عدم الاستغلال للأراضي الزراعية.

– نقص الكوادر البشرية المؤهلة، وقلة اليد العاملة .

– نقص الموارد المائية نتيجة قلة وشح مصادر المياه وعدم بناء وصيانة ما يكفي من السدود.

نقص الخدمات الفلاحية المساندة من طرف الدولة كالعتاد والأسمدة والإرشاد الفلاحي. [1]

[1] www.el-massa.ccom/ar/content. page consulte: 25/08/2014

1 – نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات خارج المحروقات:

جدول رقم : نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات خارج المحروقات

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات خارج المحروقات–مليون دولار–	النسبة–بالمئة–
2010	167.473	907	18.46
2011	162.922	1184	13.76
2012	180.855	1332	13.51
2013	302.451	1937	15.61
2014	234.592	1066	22.06
2015	451.619	1268	35.61

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل رقم : نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات خارج المحروقات

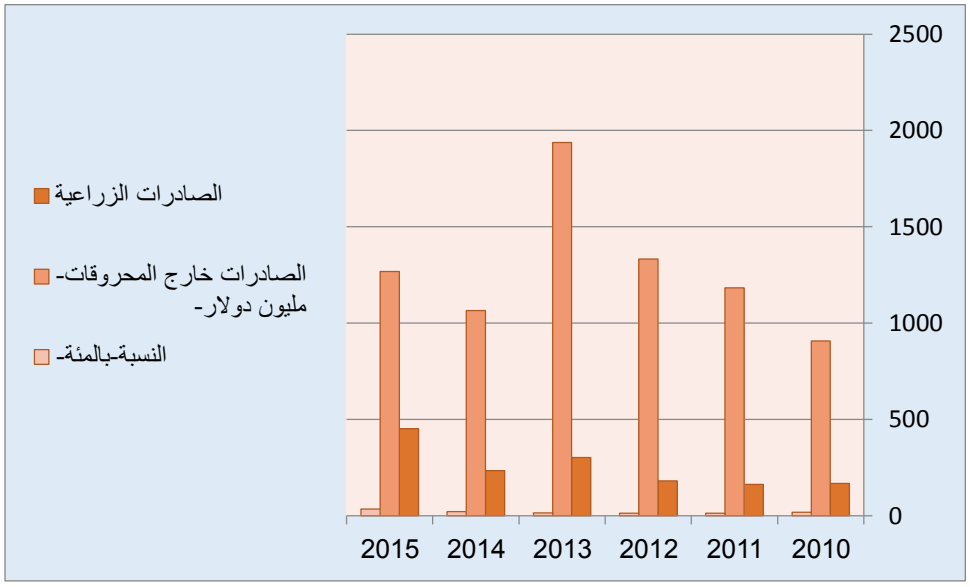

المصدر: من إعداد الطلبة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الزراعية تمثل نسبة مهمة من الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت أقصاها سنة 2010 بنسبة 18.46 بالمئة، مما يبين أن تسويق المنتوج الزراعي للسوق الدولي يعتبر أهم وسيلة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

2 – أهم المنتجات الزراعية المصدرة:

أ – **الخضر والفواكه:** شهدت صادرات الجزائر من الفواكه تطورا صافيا حيث انتقلت من 1.307 مليار دج سنة 2008، لتصل إلى 1.361 مليار دج سنة 2010، ويعتبر منتوج التمور من أهم المنتجات المصدرة ضمن هذا الصنف باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المنتجة له. أما بالنسبة لصادرات الجزائر من الخضر فقد شهدت تذبذبا حيث انتقلت من 406.23 مليون دولار سنة 2008 إلى 1.16 مليار دج، ثم انخفضت إلى 381.69 مليون دولار.

وتسعى الجزائر جاهدة لترقية صادراتها من الخضر والفواكه رغم أن قيمة هذه الصادرات لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا، حيث تمكنت الجزائر في 2010 من تصدير 350 قنطار من البطاطس نحو أسواق الاتحاد الأوروبي، علما أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سطرت برنامجا للوصول إلى تصدير نحو 60 ألف طن من التمور و 100 ألف طن من الخضر والفواكه في غضون سنة 2014.[1]

–ومازال قطاع تصدير المنتوجات الزراعية تعترضه كثير من الصعوبات أهمها:

– سوء تنظيم السوق الداخلي وغياب إطار مهني للمتعاملين في مجال تصدير المنتجات الفلاحية؛

– عدم مساهمة البنوك في تمويل الصادرات الفلاحية؛

– صعوبة دخول بعض الأسواق الدولية كالأسواق الأوروبية التي تفرض شروط صارمة على المنتوجات الزراعية الجزائرية والتي تفتقد الكثير من المعايير التي يجب أن تتوفر في المنتوج للتصدير؛

– ضعف والافتقار لوسائل التبريد والحفظ والنقل التي تحافظ على سلامة هذه المنتوجات التي هي بطبيعتها سريعة التلف.

ب – خمور ومشروبات: احتلت صادرات الجزائر من الخمور الصدارة في قائمة السلع الزراعية المصدرة، حيث بلغت صادرات هذا المنتج مليار دج سنة 2008، ثم تراجعت قيمتها في سنة 2009 و2010 إلى 1.452 مليار دج و 1.765 مليار دج على التوالي.

[1] www.el-massa.ccom/ar/content. page consulte: 25/08/2014

وتمثل صادرات الخمور حوالي 25% من الإنتاج الزراعي الوطني وإلى جانب فرنسا التي ذتتلقى غالبية الصادرات تستورد بريطاني وسويسرا وجنوب إفريقيا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وكدا جزء منها.

كما تلقى زراعة العنب المخصص للأكل تشجيعا بفضل التدابير المتخذة لتحفيز المستثمرين المحتملين للمشاركة في إنتاج عصير العنب، ويشهد سوق عصير العنب زيادة ملحوظة حيث ينافس بشدة المشروبات الغازية التي تسيطر على سوق المشروبات[1].

ج – الزيتون: انتقلت صادرات الجزائر من الزيوت من 376 مليون دج سنة 2008 إلى 485.3 مليون دج سنة 2009 لتنخفض إلى 289 مليون دج، وتمتلك الجزائر قدرات هامة في إنتاج الزيتون الذي يعتبر مصدرة أساسية للزيوت، وهذا بفضل برنامج التوجيه الفلاحي والذي كان من أهدافه توسيع مساحة الأراضي الزراعية للزيتون من 16400 هكتار سنة 2001 إلى 242000 هكتار سنة 2004، ورغم جودة المنتوج وكمية الإنتاج والموقع الجغرافي إلا أن التصدير من هذا المنتوج لا يزال ضعيفا مقارنة ببعض الدول المجاورة كتونس والمغرب على سبيل المثال، مما يستوجب دعم وتأهيل المؤسسات العاملة في ميدان الصناعات الغذائية باعتبار أن زيت الزيتون يدخل في كثير من هذه الصناعات. ب– أهم المنتوجات الزراعية المستوردة:

الحبوب: تعد الجزائر مستوردة صافيا للحبوب، حيث جاء في صدارة المنتجات الزراعية المستوردة، وقد بلغت فاتورة الاستيراد في سنة 2008 أقصاها بقيمة 254.16 مليار دج (3.41 مليار دولار) وهو ما تمثل أكثر من 56% من إجمالي الواردات الزراعية، ويمكن تفسير ذلك إلى زيادة الاستهلاك الوطني باعتبار أن مادة الحبوب مادة استهلاكية أساسية للمستهلك الجزائري بحكم العادات الغذائية) بمعدلات أكبر من كميات الإنتاج الوطني والذي لم يغطي سوى 40% من الاحتياجات الوطنية من الحبوب، كما يمكن إرجاع سبب ارتفاع قيمة الواردات من الحبوب إلى ارتفاع أسعارها على مستوى.

المطلب الثالث : علاقة الصادرات الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر شرط توفير الغذاء وإتاحته بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة الأفراد من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي، وفقا ل The Economist Intelligence Unit &، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاثة مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية

[1] www.magharebia.com/ar/articles/awi/articles/2006/02/05. page consulte: 25/08/2014)

الثلاثة، كما يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة. قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2016 بنحو 57.3 % كمتوسط المائة وثلاث عشرة دولة ، فيما تراوحت قيمته النفس العام بين 86.6 % في الولايات المتحدة كحد أعلى و 24 % كحد حد أدنى في بوروندي . على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو 58.9 % ، في عام 2016، وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو 73.6 % وحد أدني في اليمن بلغ نحو 34% ، وتتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع 61.1% للقدرة على تحمل كلفة الغذاء، 57.4 % لمؤشر توافر الغذاء، و57.2 % لجودة وسلامة الغذاء[1] .

تعتبر تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين أهم التحديات، وأصبحت هذه التحديات أكثر حدة لتزامنها مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم، ارتفاع من المتوقع أن يستمر خلال السنوات القادمة حسب تقديرات الفاو، ليتجاوز الأسعار القياسية التي سجلت خلال أزمة الغذاء العالمية،[2] وذلك مع تزايد الطلب على السلع الغذائية في ظل استمرار الزيادة السكانية.

تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، ولذلك فإن تأخر الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، مما يتطلب زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية و بالتالي لمواجهة الارتفاع في الطلب على المنتجات الزراعية ، ولهذا يجب العمل على تنمية القطاع الزراعي التوفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد مما يترتب عليه استنزاف للعملة الصعبة،[3] وترقية الصادرات من المنتجات التي تسجل فائضا .

بالإضافة لما سبق، نجد التهديدات البيئية، فالعلاقة بين الأمن الغذائي و البيئة هي علاقة وثيقة ، حيث لا وجود لأمن غذائي دون شروط بيئية مناسبة له ، سواء التوفير أو لجودة الغذاء أو استمرار الأمن الغذائي ، و يمكن أن يكون السعي وراء بناء الأمن الغذائي يؤدي إلى الإضرار بالبيئة و خلق العديد من التهديدات التي تعود على الأجيال اللاحقة و على أمنهم الإنساني بصفة عامة وأمنهم الغذائي بصفة خاصة.[4]

---

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2015، ص 41.

[2]د . بدر عثمان مال الله ، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015. ص 09

[3]فوزية غربي، الزراعة بين التبعية و والاكتفاء، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2008 – 2007، ص 55 .

[4] محمد أمين لزعر، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنوع والإنتاجية. حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ، 2015 ص 19

وبالنسبة إلى حالة الجزائر، فقد عرفت الزراعة فيها تطورات عبر مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، حيث شهدت السياسات الزراعية تحولات وتطورات مهمة متأثرة بعوامل داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، تمثلت أهم المستجدات في التوجهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية ترجمت في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية. وأما على الصعيد المحلي، فقد تمثلت أهم التطورات في الاختلال بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع و المنتجات الزراعية، وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي و النوعي"،[1] إضافة إلى ما ميز عقد التسعينات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل، وأزمة الديوان الخارجية ، ومما زاد من حدة الاختلال ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها سلبية على كل الأصعدة. هذ الظروف ، فرضت على الجزائر أن تصبح كواحدة من الدول التي تعد من أكثر الدول اعتمادا على استيراد مما تحتاجه من الغذاء، وتعيش حالة غذائية خطيرة، شملت سلعا عديدة أولها الحبوب، وبخاصة القمح واللحوم والألبان والزيوت النباتية و السكر وغيرها. ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية و تعتبر من السلع الغذائية الإستراتيجية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها.

وللتخفيف من حدة الأزمة، فقد تميزت السياسيات الزراعية ابتداء من سنة 1994 بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق ، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي و إدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، إذ أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي.[2] " تضمنت التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص ، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، و استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية .

ونظرا إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة ، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي، بصفة رئيسية، على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، و الزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل، كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة، والاهتمام بقطاعات الغابات و المراعي و الري.

[1] فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،2010 ص 55 .

[2] فوزية غربي ،مرجع سبق ذكره،2010، ص106.

ومن خلال المعطيات الإحصائية، تأتي الحبوب في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية بحيث تسجل عجزا كبيرا، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي، وكذلك السياسي للبلاد من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالجدول أدناه يبرز معدلات التبعية لأهم المحاصيل التي تعبر كسلع غذائية أساسية في الجزائر:

جدول رقم : يمثل معدل التبعية للأغذية الأساسية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	متوسطة معدل التبعية للفترة 2010-2014
معدلات تبعية للحبوب٪	61.98	53.51	75.12	64.83	66.61	٪64.61
معدلات تبعية للقمح٪	63.65	65.21	70.23	66.61	68.61	٪66.862
معدلات تبعية للبقوليات٪	74.61	73.04	80.67	78.61	79.21	٪77.228
الإنتاج الحيواني٪	33.53	54.81	59.14	59.56	58.92	٪53.192

المصدر: اعداد الطلبة بناء على احصائيات الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

الشكل () : يمثل معدل التبعية للأغذية الأساسية

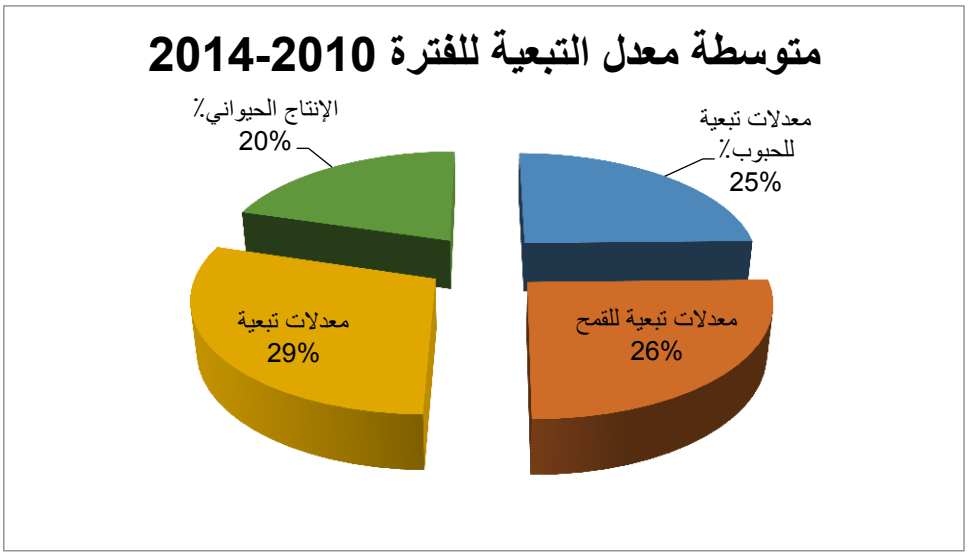

المصدر: اعداد الطلبة

القطاع الزراعي في الجزائر ليس قادر على توفير الطلب المتزايد بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، القمح تحديدا، باعتباره المادة الغذائية الأساسية في الاستهلاك اليومي. واستنادا إلى الإحصائيات ، في مجال الحبوب فقد بلغ متوسط معدل التبعية للفترة 2003-2007 ب 64,41 % ، وفي مادة القمح وللفترة نفسها، فقد سجل متوسط معدل التبعية 66,82 % وهي نسب تعكس مدى الاعتماد على الاستيراد لسد العجز أما مجموعة البقوليات، هذه المحاصيل تشترك في كونها ذات قيمة غذائية أساسية من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية و بروتينات التي يحتاجها الإنسان ، وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب ، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد. وفي هذا الصدد، فقد سجل متوسط معدل التبعية للفترة 2003-2007 ب77 %. وبالنسبة المجموعة الخضر و الفواكه من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاء وفائض، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنيا للغاية.

- **نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية في الجزائر :**

جدول رقم ( ) : يوضح نسب الاكتفاء الذاتي المحققة لبعض المنتجات في الفترة 2014-2019.

ألف طن	الحبوب	البطاطا	البقوليات	الخضر	اللحوم
2014	21.65	97.44	32.78	99.8	90.13
2015	21.39	96.74	27.69	99.78	91.96
2016	18	98.3	31	99.6	92.7
2017	20.34	97.49	30.49	99.72	91.59
2018	19.91	97.51	29.72	99.7	92.08
2019	19.41	97.76	30.4	99.67	92.36

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد: 31، 35، 36، 37، الخرطوم، 2014-2019.

شكل رقم ( ) : يوضح نسب الاكتفاء الذاتي المحققة لبعض المنتجات في الفترة 2014-2019.

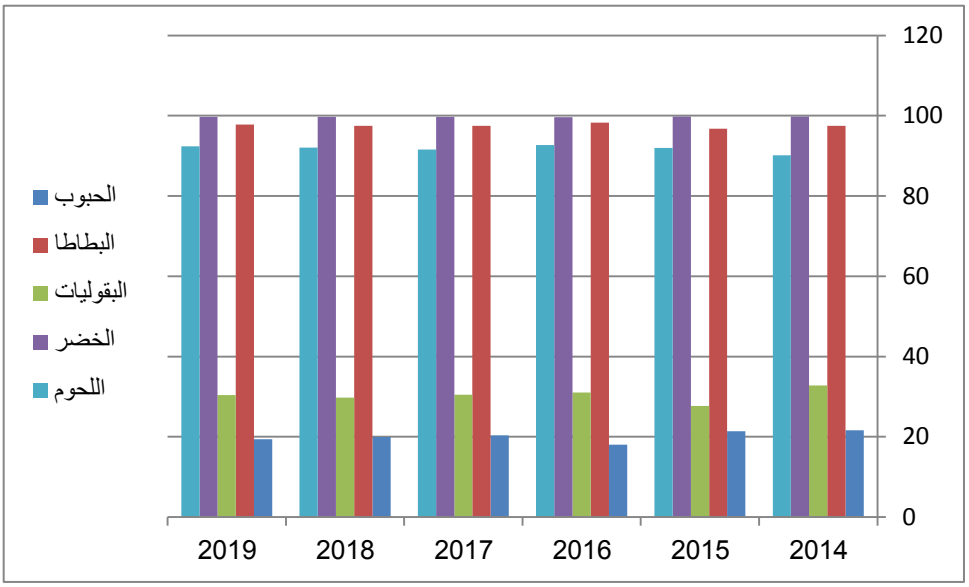

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول أعلاه يوضح تطور نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية في الجزائر، حيث يلاحظ من الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتي تختلف من منتج إلى آخر حيث نجد منتجات ذات اكتفاء ذاتي منخفض، ومنتجات سجلت اكتفاء ذاتي متوسط ومنتجات مرتفع، المنتجات التي سجلت نسب اكتفاء ذاتي منخفضة: الحبوب وقد تراجعت خلال السنوات الأخيرة من 39,57 % إلى 19,41 %، البقوليات نسبة الاكتفاء الذاتي في حدود 30% ولاحظنا أيضا أن هناك منتجات ذات اكتفاء ذاتي مرتفع: نجد الخضر فقد تجاوزت نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في هاته المادتين 99%، ثم تأتي بعدها البطاطا واللحوم.

إن هذه النتائج المسجلة في المنتجات الزراعية تعتبر نتائج حسنة لكنها غير كافية لضمان الأمن الغذائي للسكان .

المطلب الرابع : مشاكل القطاع الفلاحي

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها :[1]

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص253-289.

1- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية :

- التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية .

- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية .

- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوق التراب.

- التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي82.7 % من مساحة الجزائر متصحرة و9.7 % مهددة بالتصحر.

2- مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية :

- نقص العمالة الزراعية المدربة : على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

- ضعف البرامج التدريبية : لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة .

- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

3- مشاكل أخرى:

- **مشاكل التسويق :** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

– **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

– **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.[1]

[1] باشى احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح – مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد02، 2003 ، ص110

المبحث الثاني: آليات تطوير الصادرات الزراعية

انتهجت الجزائر عدة إصلاحات قصد الرفع من قيمة الصادرات الزراعية من بينها تبني عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات.

المطلب الأول: رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتعزيز تنافسيته:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام ودعم القطاع الزراعي بهدف إنعاشه بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء، حيث تم مؤخرا إطلاق تدابير استعجالية من أجل إنعاش النشاط الزراعي بهدف ترقية الاستثمارات وتقليص فاتورة استيراد المواد ذات الاستهلاك الواسع، ومن بين التدابير التي انتهجتها الدولة للرفع من الإنتاج الزراعي[1] نجد:

- تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل: تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية، بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، كذا المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفالحين.
- تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية، والاستقرار السكاني.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي، والتحضري لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي والوحدة الأوروبية.
- زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.
- مكافحة التصحر.
- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البالد.

[1] موقع العرب: الجزائر تحاول إعطاء القطاع الزراعي جرعة تحفيز لإنعاشه، https://alarab.co.uk/.

- توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفالحين، وتوسيع الواحات بالجنوب.[1]

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف المسطرة وتحفيز المستثمرين في مجال الزراعة اتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات منها:

1 – تحديث العتاد الفلاحي الجزائري:

يعتبر نقص المعدات الزراعية العقبة الرئيسية أمام جهود تطوير الزراعة، على الرغم من تطوير المعدات الزراعية، التي شملت في عام 1998 على 92400 جرار ، 9178 آلة حاصدة، 15684 آلة للبذر و 146.950 آلة للحرث، يصبح معدل مكينة القطاع الزراعي كما يلي: 1 جرار لكل 45 هكتار محروثة ، 1 آلة حاصدة لكل 306 هكتار[2].

2 – تأميم الممتلكات الكبيرة:

- نزع الملكية للفالح الذي ال يستغل أرضه.
- تحديد المساحة التي يمكن أن يمتلكها حسب طبيعة الأرض في حالة انه يشغل جزءا من الأرض ويترك جزءا منها غير مستغل.
- ضم كل الأراضي العمومية والشاغرة إلى صندوق الثورة الزراعية لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة.

3 – توزيع الأراضي المؤممة:

توزع الأراضي المؤممة على الفالحين الذين لا يملكون أراضي ويستغلونها تحت نظام التعاونيات حسب قدرتهم المادية والجسدية، وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتهم من المساعدات المالية والتقنية لخدمة الأرض وتحقيق أكبر كمية من الإنتاج، ولتسهيل هذه العملية تم إنشاء تعاونيات خدماتية للمالكين الخواص وصغار الفالحين بالإضافة إلى انه المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية.[3]

---

[1] نظيرة عطاء الله: الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة، دراسة نموذجية للشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 17، 2017، ص 219.

[2] الموجز الإخبار ي: الزراعة في الجزائر ومشاكلها وحلولها، https://monawa3at-mks.blogspot.com/ .

[3] نظيرة عطاء الله: مرجع سابق، ص 214.

المطلب الثاني: تعزيز الأطر التنظيمية والتسويقية والمالية:

1 – الأطر التنظيمية:

ويندرج تحتها مجموعة من الإجراءات أهمها نذكر:

أ –الإجراءات الجبائية:

تمنح الدولة إعفاءات ضريبية للتصدير من أجل تعزيز هذا القطاع وتطويره وتسهيل العملية على المصدرين الجزائريين، حيث تعتبر مزايا قيمة لهم ومن بينها نجد:

*** الإعفاء فيما يخص الضريبة المباشرة والضرائب المماثلة:**

- **الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني:** لا يدخل ضمن رقم الأعمال المستخدم كقاعدة في حساب الضريبة على النشاط المهني: مبلغ عمليات البيع، النقل أو التسويق المتعلقة بالأشياء أو السلع الموجهة مباشرة للتصدير.
- **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:** الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإلغاء شرط إعادة استثمار أرباحها أو مداخيلها بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، معدل ومتمم بالمادة 10 من قانون المالية لسنة 2011 . هذه الإعفاءات المتوقعة تمنح حسب نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة . الاستفادة من هذه الأحكام تخضع لتقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة منّ طرف الشركات، تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لبنك موطن بالجزائر. عمليات النقل البري، البحري، الجوي، إعادة التأمين والبنوك ليست معنية بالإعفاء المذكور أعلاه.

***الإعفاء فيما يخص الضريبة على رقم الأعمال:**

– **الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة:** الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة المادة 31 من قانون الضرائب على رقم الأعمال.

– **الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** بإمكان المصدرين الاستفادة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء أو استيراد السلع المنجزة من طرف مصدر، والموجهة سواء للتصدير أو إعادة التصدير على حالها، أو لإدماجها في فبركة، تشكيلة، تعليب أو تغليف المنتوجات

الموجهة للتصدير و كذا الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير المادة 42 – 2 من قانون الضرائب على رقم الأعمال.)[1]

ب – الإجراءات الجمركية:

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة، حيث أنها توفر حوافز هي عبارة عن تعديلات تسعى إلى تكييف التشريع والقواعد الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، والتي من بين أهدافها حلق التنافسية بين المؤسسات الوطنية المصدرة، وهو ما يعمل على زيادة صادرات الدولة في الجانب الزراعي وغيره، كما عملت على إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير و حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج وأيضا إنشاء مستودع للتصدير على مستوى الجمارك، حيث تقوم المؤسسات المصدرة على تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها باتجاه البالد المصدرة إليه.

ومن البين الإجراءات التي قامت بها الدولة للتسهيل الجمركي نذكر:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي.
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.
- إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع.
- تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج. ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) .
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.[2]

2 – الأطر المالية:

يظل بنك الزراعة والتنمية الريفية الشريك الرئيسي في القطاع الزراعي. ونتيجة لذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات لتبسيط شروط الحصول على القروض. ويمنح البنك العديد من الامتيازات من خلال خفض

[1] دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، ص 99 – 100.

[2] وزارة الشؤون الخارجية: الإجراءات التسهيلات الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات، http://www.mae.gov.dz/default_ar.aspx .

سعر الفائدة على القروض المستخدمة في حملات الحرث والبذر. أو زراعة البقول، وتضمن الدولة أدنى سعر لبعض المواد الزراعية كالحبوب وبعض المحاصيل الصناعية وتمنح الدولة عدة امتيازات. في المجال الضريبي لكافة الأنشطة الزراعية. مثل الإعفاء من كافة العمليات الزراعية المتعلقة باستصلاح الأراضي ومد شبكة الري، وكذلك المحاصيل الحيوية مثل الحبوب والبقول والمحاصيل الصناعية من دفع الضرائب، وتخصص الدولة سنويا مبالغ كبيرة لدعم القطاع الزراعي.

إن عملية تمويل الصادرات تعتمد على مؤسسات وهيئات يتم استحداثها لذلك، والجزائر كغيرها من الدول قامت باستحداث الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE ،حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية .كما تمنح إعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

وهناك دعم القطاع التصدير الزراعي وذلك بجعل المزايا المقدمة تكون من خلال النتائج وليس بتوزيع المساعدات عشوائيا كما حصل في برنامج الدعم الفلاحي، الذي استهلك الكثير من المال دون أن يحقق ما هو مرجو منه. وتعمل الدولة في هذا المجال على:

- التكفل بعمليات شراء محاصيلهم بأسعار جيدة.
- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية[1].

ولقد قامت وزارة التجارة بإنشاء لجنة مختصة في دراسة الملفات المقدمة من طرف المتعاملين للاستفادة من المساعدة المالية، وهذه اللجنة يرأسها المدير العام للتجارة الخارجية ومتكونة من ممثلين عن

[1] صالحي سلمى: مرجع سابق، ص 426.

وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجهيز، ووزارة النقل، وكذا المدير العام للديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية والمدير العام لغرفة التجارة والصناعة، ومدير الإدارة والوسائل لوزارة التجارة.[1]

وقد اعتمت الدولة الجزائرية مجموعة من الطرق والأدوات لتشجيع التصدير خاصة المنتجات الفلاحية تتمثل في تمويل العلميات التصديرية بقروض لتسهيل التصدير وتيسره، وهي:

أ – قروض صغيرة الأجل:

هذا النوع من القروض يمنح للمصدرين الذين أقاموا عقدا مع المستورد في الخارج الا يتجاوزوا 72 شهرا للتسديد، حيث أن هذا القرض يمنح للمصدر على أساس أن المستورد يعاني عجزا ماليا، فيتدخل بنك المصدر لصالح المستورد حيث يبيع المصدر سلعته، حيث يتحصل هذا الأخير على جزء من إيرادات صادراته بالإضافة إلى تحصله على قرض من بنكه حتى استرجاع المبالغ المستحقة التي سيدفعها له الزبون الأجنبي، وهذا النوع من القروض يطبق عادة على الصادرات الخاصة بالسلع الإستهلاكية.

ب – قروض طويلة الأجل:

لا يختلف هذا النوع عن الثاني إلا من جانبي المبلغ والآجال المحددة في إطار عقد التصدير؛ حيث آجاله عادة ما تكون من 1 الى 20 سنة بالنسبة للمتوسطة الأجل، وفوق 20 سنة بالنسبة للقروض لطويلة الأجل.[2]

3 – الأطر التسويقية:

يعد الاهتمام بالتسويق الخارجي من أهم محاور تنمية الصادرات خاصة تصدير المنتجات الفلاحية، لذا عملت الدولة على تعزيز هذا الجانب بمجموعة من الإجراءات التي تندرج ضمن مؤسسات مختلفة في ميدان التصدير، إن هذه الإجراءات تساعد وبشكل كبير على تنمية الصادرات وتعزيزها وتحقيق آفاق وأهداف كبيرة للدولة ، ومن بينها نجد:

- عملت الدولة على إنشاء وكالات ترويج الصادرات تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة وإجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق لتسويق وتشجيع الصادرات.

[1] بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008 – 2009، ص 175.

[2] بن لحرش صراح، مرجع سابق ص 107 – 108.

- توفير المعلومات اللازمة للمصدرين عن طريق التعاون مع وزارة الخارجية، لجمع المعلومات التجارية عن بعض الأسواق.

- إجراء الاتصالات مع بعض مراكز المعلومات الدولية على النشرات والأبحاث المتخصصة، وطبع وتوزيع هذه المعلومات على المصدرين والشركات الصناعية، بالإضافة إلى توفير المطبوعات التي تساعد المصدرين في الترويج لمنتجاتها، وقيام الوكالات بعقد مؤتمرات من اجل تقييم أنشطة ترويج الصادرات، وتنظيم حلقات نقاش بين المصدرين.

- إنشاء المعارض التجارية والمكاتب الدائمة والمؤقتة للترويج.

- إنشاء صندوق الترويج مختص في تمويل برامج التسويق وأنشطته للمصدرين.

- توفير جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين من خلال المواقع الالكترونية، بالإضافة إلى توفير تقارير عن أنشطة الشركات المختلفة على الموقع لاعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجات الدولة بعينها، هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين والموردين في جودة المنتجات المصدرة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية[1].

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التسويق الزراعي، عن طريق تقديم الإعانة والقروض الحكومية للاستثمار في المعدات المعمرة كالمخازن المبردة ووسائل النقل، وفي مشاريع البنية التحتية اللازمة للتصدير الزراعي ذات التكلفة العالية والعوائد غير السريعة.

- ربط الأسواق المحلية بالأسواق الخارجية من أجل تشجيع التصدير، مما ينعكس إيجابيا على تطوير جودة الإنتاج، ليتمكن من المنافسة ومواجهة متطلبات السوق العاملي.

- توفير التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري، من خلال وضع آليات منح قروض ميسرة خاصة بالتصدير، وتأسيس ودعم برنامج التأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة، بهدف تقليل المخاوف من دخول أسواق جديدة.

- تطوير شبكات النقل عرب ا لسكك الحديدية، وشق الطرقات لتسهيل عملية النقل وفك العزلة عن المناطق الزراعية البعيدة وذلك لرفع وتسريع عملية التصدير وتقليل الأعباء عن المنتجين، وتطوير النقل الجوي الذي يقوم بدور كبير في نقل المنتجات سريعة التلف.[2]

---

[1] عدة محمد: تأثير الصادرات علة النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة الممتدة بين 1990 – 2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة ولوجستيك أور و متوسطي، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – الجزائر، 2015 – 2016، ص 14 – 15.

[2] بوفنش وسيلة: التسويق الزراعي في الجزائر: واقعه واستراتيجية تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 4، العدد 1، 2019، ص 132.

المطلب الثالث: البحث والدخول إلى أسواق جديدة:

إن هذا النوع من البحث يمثل في الغالب بالنسبة للمؤسسات المصدرة تكاليف إضافية وعقبة أمام رفع وزيادة صادرات هذه المؤسسات، ومن أجل تجاوز هذه العقبة يتم تقديم مساعدات للمؤسسات المصدرة وذلك بهدف تمكينها من تقليص جزء من التكاليف الموجهة لعملية البحث هذه، ومن أمثلة هذه المساعدات نذكر تأمني المعارض التجارية في الداخل والخارج والصالونات الدولية،... الخ. وبهذه المساعدات تكون المؤسسات المصدرة قد تفادت بعض أخطار التصدير وذلك لعدم اعتمادها على مواردها الذاتية في عملية البحث بشكل تام. ويمكن توضيح أهمية البحث عن الأسواق الخارجية وكيفيته فيما يلي:

- دراسة السوق الخارجية من كل النواحي كعادات أفراد الدولة المستوردة وأذواقهم الاستهلاكية ...الخ.
- وضع ممثلين في الخارج مقابل أجور تدفع هلم، مهمتهم تمثيل هذه المؤسسات المصدرة وتزويدها بالمتغيرات داخل هذه الأسواق الخارجية من حين لآخر.
- دراسة تقنية وعلمية لتكييف المنتوج مع كل تغري في الظروف المحيطة بالسوق الخارجي.
- المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية بهدف الترويج والإشهار للمنتوج.[1]

عملت الدولة الجزائرية على بناء إستراتيجية تعمل على تحديد الأسواق التي يمكن للمؤسسات الصدرة النفاذ إليها، وفي ظل تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب الشركات المتعددة الجنسيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وأزمة الديون السيادية، والتي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة وأدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، فإن هذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام تنمية صادرات المؤسسات الجزائرية في ظل ما تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياطات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، ناهيك عن طبيعة الاقتصاد الجزائري ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية.

إن من الأهداف الرئيسية للدولة تحرير التجارة الزراعية، ورفع كافة القيود التي كانت تعيق دخول المنتجات إلى الأسواق العالمية، ونظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج الزراعي بالجزائر، المرتبط بانخفاض

[1] بن لحرش صراح: تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2012 – 2013، ص 106.

أجور اليد العاملة في الزراعة، فبامكان المنتجات الزراعية للجزائر – خاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية – من الدخول إلى الأسواق العالمية، ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى. [1]

إن ترقية وزيادة معدلات الصادرات الجزائرية الزراعية يمر لا محالة عبر البحث عن تواجد ونفاذ المنتوج الوطني إلى أسواق جديدة إضافة إلى الأسواق الأورو متوسطية منها:

1 – سوق المغرب العربي:

تشير بعض الدراسات إلى أن حجم المبادلات نشطة للغاية بطرق غير رسمية خصوصا بين الجزائر تونس والمغرب، لذا تعمل الدولة على البحث عن طرق لإدماجها في إطار قنوات رسمية مما يؤدي إلى تطور عملية التكامل، وإقامة صناعات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة ومتكاملة بين دول المغرب العربي يستدعي تغيرات جوهرية في نمط التخصيص وتقسيم العمل من أجل إنتاج منتجات عالية الجودة تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية.

2 – السوق العربية:

تسعى الجزائر إلى تنمية صادراتها البينية في المنطقة العربية وتوسعها إلى دول المشرق والخليج العربي، كذلك لابد من تفعيل منطقة التجارة العربية المشتركة التي لم تستطيع بلوغ مرحلة التحرير كامل لحركة السلع بداية من عام 2007 كما كان مخطط لها عند بداية تطبيقها سنة 1981.

3 – السوق الإفريقية:

تعتبر من الأسواق الواعدة التي يمكن دخولها بشكل أيسر من أية أسواق أخرى، فهي تتميز بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك متوقع، كما يوجد بها ميزة التخفيضات الجمركية الذي تبنته الكثير من التكتلات بين الدول الإفريقية، وهنا تملك الجزائر فرصا كبيرة بإمكانية تجسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها واكتشاف الفرص التصديرية الموجودة فيها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة فيها.

[1] جمال خنشور، حمزة العوادي: نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحة للبحوث والدراسات، جامعة غرداية ، الجزائر، مجلد 7 عدد 2، 2014، ص 25 – 26.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذه الفصل حول أثر مساهمة قطاع الفلاحة في خلق فرص التنويع الاقتصادي باعتبار القطاع الفلاحي كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيقه مزيدا من الفائض السوقي وجب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لرفع مستوى إنتاجية القطاع، و تعزيز مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ، وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطوير أنشطة المناولة لقطاع الصناعة الغذائية والتقليدية، و توفير المزيد من التأطير العلمي والتقني، و دعم و تنظيم نشاط الإنتاج و التسويق، وإعادة ترشيد سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها، حيث كل هذه الإجراءات من شأنها تفعيل دور القطاع في امتصاص الفائض الكبير لليد العاملة. بالنسبة للجزائر حيث يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبرى في اقتصاد الوطني الجزائري حيث يساهم هذا القطاع في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا راجع إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي في إطار سياسية عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في اقتصاد السوق.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

– تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع الفلاحة على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

– من الناحية الإحصائية أن موقع قطاع الفلاحية ضمن المؤشرات الاقتصادية فهو يساهم بنسب ضعيفة لا تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

– من الناحية القياسية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بدأت تشهد تحسن ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع. وهذا من خلال نتائج التقدير حيث دلت إشارة معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية .

–للقطاع الزراعي دور رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب عمل الأفراد المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وكذا مساهمته الفعالة في ترقية وتنويع الصادرات والحد من الواردات؛

• تمتلك الجزائر من الموارد والإمكانيات ما يؤهلها أن تكتسب قوة زراعية كبيرة سواء أكانت إمكانات طبيعة من مياه وأراضي أو إمكانات بشرية؛

• لا يزال ريع المحروقات يلاحق الاقتصاد الوطني بنسب تفوق 97%، في ظل مساهمات ضئيلة لبعض القطاعات الأخرى من بينها القطاع محل الدراسية الذي من الممكن أن يكون رافدا لتطوير الصادرات الجزائرية والاقتصاد ككل لو أعطي الاهتمام الكافي والجاد

• يعرف الناتج الزراعي الجزائري تطورا متواضعا خلال سنوات الدراسة على غرار مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا دورة المحدود في التقليل من الواردات؛ ويواجه القطاع الزراعي في الجزائر تحديات وصعوبات كبيرة منها البنية التحتية، محدودية الأراضي الزراعية جراء الزحف الصناعي عليها، نقص في المكننة والتجهيزات وعدم مواكبة التقدم التكنولوجي في الإنتاج الفلاحي وكذا الضعف في الإرشاد والمرافقة الفلاحية؛

• ضعف في الهياكل المساعدة على تسويق الإنتاج الزراعي من وسائل النقل ووسائل حفظ وتخزين المحاصيل أثر سلبا على عمليات تصريف الفائض من المنتجات .

خاتمـــة

خاتمة:

من خلال دراسة موضوع واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حاولنا أن نعطي صورة مفصلة عن هذا القطاع وجهود الدولة الجزائرية في تنميته وتشجيعه، والتوجه نحو بناء اقتصاد يعتمد على مختلف الصادرات التي تنتجه أو تزخر بها البلاد دون الاعتماد المرتكز فقط على المحروقات كوسيلة لبناء الاقتصاد، لذلك كان اهتمام الدولة الجزائرية في الفترة الأخير بالصادرات خارج المحروقات كبيرا لما له أمية في تطوير اقتصادها.

***اختبار صحة الفرضيات:**

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

- نعم الصادرات خارج المحروقات لها أهمية كبيرة بالنسبة للدولة الجزائرية، وهو ما يؤكد صحجة الفرضية لأولى.
- صحيح يعتبر قطاع الزراعة من أهم الحلول التي تسعى الدولة للاستثمار فيها من أجل تطوير الاقتصاد الجزائري، كأحد أهم الحلول وهو ما يؤكد صدق الفرضية الثانية.
- نعم لقد أسست الجزائر لاستراتيجية تعمل على دعم قطاع الفلاحة وتطويره لجعلة فنافسا لقطاع المحروقات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

***نتائج البحث:**

ويمكن أن نعرض ما توصلنا إليه من نتائج في شكل نقاط هي:

- تعتبر الجزائر دولة تعتمد بشكل أساسي على النقط، فالنفط بالنسبة للدولة هو المحرك الأوحد للاقتصاد، حيث تعتمد الدولة على عائدات النفط بنسبة عالية بخلاف الصادرات الأخرى التي تبقى نسبها قليلة مقارنة بالمحروقات.
- إن هذه التبعية للمحروقات جعلت من اقتصاد الجزائر اقتصادا يتصف بالهشاشة، حيث أنه يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار المحروقات، وهو مرهون انتعاشه بانتعاش المحروقات، لذلك فهذه السياسة تعتبر خطرا على اقتصاد الجزائر مستقبلا.
- تحاول الدولة الجزائرية خلق مصادر أخرى لدعم وتطوير اقتصادها من غير المحروقات، وفي الآونة الأخير نلاحظ أن الدولة تتجه بشكل واضح نحو الزراعة لتنمية هذا القطاع، ورفع النسبة الإنتاجية للزراعة.

- يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي بقدر لا يتجاوز 13 بالمئة، أي نحو 25 مليار دولار، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بدولة كالجزائر تمتلك كافة الإمكانيات لرفع من مستوة هذا القطاع وجعله ينافس القطاع النفطي، ويمكن أن نستنتج من ذلك أن اهتمام الدولة بهذا الجانب يبقى غير جاد طالما أن نتائجه ضئيلة جدا مقارنة بالمحروقات.

***مقترحات البحث:**

إن من أهم الحلول التي نقترحها من اجل تطور اقتصاد الدولة، وتقليل التبعية العمياء لقطاع المحروقات نذكر:

- الاهتمام أكثر بالجانب الزراعي ورفع المنتوجات الزراعية لتغطي الأزمات الناتجة عن تدني أسعار النفط في عدة فترات.
- على الدولة أن تدعم وتحسين من الاليات والسبل المتبعة حاليا للرفع من الصادرات حارج المحروقات: وذلك بالاهتمام أكثر بالجانب المالي والتسويقي، وتسهيل عملية التصدير والتقليل قدر الإمكان من الضرائب...وغيرها من الاليات المتبعة.
- تحرير التجارة الخارجية وتطويرها.
- فتح الطريق امام الاستثمار الأجنبي في الجانب الزراعي في الجزائر خاصة أن الجزائر تمتلك كل المقومات لتصبح دولة زراعية بامتياز.

*آفاق البحث:

- ***آفاق الدراسة:**

بعد تناول هذا الموضوع يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما الحلول الأكثر نجاعة لترقية الصادرات خارج المحروقات التي تسعى الدولة لتحقيقها مستقبلا؟
- هل يمكن أن نرى في المستقبل قطاع الزراعة من أهم مرتكزات الصادرات الجزائرية بشكل عام؟
- هل ستحقق الأساليب المتبعة من قبل الدولة قفزة نوعية في مجال الصادرات خارج المحروقات؟.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب:

1 – أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ب ط، 2002.

2 أمال عبد الرحمن زيدان، مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية، دار الشتات، مصر، ب ط، 2008.

3 عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية. دار الخلدونية، ب ط، 2007.

4 غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة حرش، عمان، ب ط، 1998.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية:

5 باشى احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح – مجلة الباحث، جامعة الجزائر، عدد02، 2003 .

1 بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمن، أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2016، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، مجلد 18، العدد1، 2018.

2 بدر عثمان مال الله ، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية رقم 121، المركز العربي للتخطيط الكويت ، 2015.

3 بركان بسمة، دربوش محمد الطاهر، واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط حلال الفترة، (2014 – 2020)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة – الجزائر، كجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2021.

4 جمال خنشور، حمزة العوادي: نحو استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحة للبحوث والدراسات، جامعة غرداية ، الجزائر، مجلد 7 عدد 2، 2014.

5 زهرة مصطفى، واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 1010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة تسمسيلت – الجزائر، المجلد 5، العدد2، 2021.

6 سارة دريدي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، جوان 2017.

7 صالحي سلمى: واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، الجزائر، مجلد 4 ، العدد 1، 2021.

8 عبد القادر قادري، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – جامعة يحي فارس، المدية – الجزائر، العدد 08، جوان 2017.

9 عزيزي أحمد عكاشة، سالم بعد العزيز: الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، مجلد 4 ، العدد 1، 2017.

10 علالي مختار، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي – الجزائر، العدد8، ديسمبر 2018.

11 عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، إنعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية الفترة 2000 – 2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار – الجزائر، المجلد 5 ، العدد 2، أوت 2019.

12 عية عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية (حالة 2000 – 2011)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، العدد 05، جوان 2011.

13 قدي عبد المجيد، وصاف سعيد، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، العدد 02، جوان 2002، ص 218.

14 لطيفة رجب، رمضان بطوري: التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر – دراسة حالة – ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، مجلد 5 ، العدد 2، 2020.

15 محمد أمين لزعر، التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنوع والإنتاجية. حالات دراسية، المعهد العربي للتخطيط ، 2015 .

16 مختاري فتيحة، بوكثير جبار، أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري –دراسة قياسية للفترة (1990 – 2016)–، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي – الجزائر، المجلد6. العدد 2. ديسمبر 2019.

17 مصطفى معاشو: أثر استراتيجية التوزيع الدولي على ترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة الميادين الاقتصادية، الجزائر، مجلد 2، العدد 1، 2019.

18 ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران – الجزائر، 14 – 05 – 2014.

19 نظيرة عطاء الله: الجهود المبذولة في الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة، دراسة نموذجية للشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 17، 2017.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

20 بن لحرش صراح: تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم بواقي، الجزائر، 2012 – 2013.

21 بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008 – 2009.

22 بوفنش وسيلة: التسويق الزراعي في الجزائر: واقعه واستراتيجية تطويره، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، مجلد 4، العدد 1، 2019.

23 حجارة ربيحة، حرية الإستثمار في التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.

24 حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (دراسة استشرافية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة – الجزائر، 2017 – 2018.

25 عشاري أسماء، النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2014–2015.

26 عدة محمد: تأثير الصادرات علة النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة الممتدة بين 1990 – 2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص تجارة ولوجستيك أور و متوسطي، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – الجزائر، 2015 – 2016.

27 فوزية غربي، الزراعة بين التبعية و والاكتفاء، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2008.

رابعا: المؤتمرات العلمية:

28 بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 357.

29 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2015.

خامسا: الكتب الأجنبية:

30 BENHAMOU,A,Les instruction algeriennes charge de la gestion et de la promotion du commerce exterieure revue leconomie, N52, Mai 1998.

31 E HATAK JOUT, MESSURES À L'EXPORTATION, Ces régimes tourière, in la revue de douanes, numéros spécial , l'année non citée.

32 AMROUCHE MISSOUM, les Facilitée douanières à l'exportation Symposium nationale sur les Mesures de promotion des exportation Alger 29-30 décembre 1996.

33 le guide de l'exportation, garantie, assurance, qualité, normes, mesures, initiatives, shopping…, collection guide-plus, MLP édition, Alger, 1997..

سادسا: المواقع الإلكترونية:

34 الجزائرية للأخبار، صادرات الجزائر خارج المحروقات بالتفصيل، 22-03-2021، شبكة عاجل، الجزائر تنشد تنويع اقتصادها للتخلص من /http://www.dzayerinfo.com/ar

تبعية النفط (تقرير)، 13.04.2021، https://cdnassets.aa.com.tr/assets/newVersion/images/aalogo100.png .

35 الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات، www.cagex.dz .

36 الشروق: مسؤول بمدرية الجمارك يكشف قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 30 – 11 – 2021، https://www.echoroukonline.com/ .

37 الموجز الإخبار ي: الزراعة في الجزائر ومشاكلها وحلولها، https://monawa3at-mks.blogspot.com/ .

38 موقع اتحاد الغرف العربية: http://uac-org.org/ar .

39 موقع الطاقة، إنتاج النفط والغاز في الجزائر يشهد قفزة في 2021، 31 جانفي 2021، https://attaqa.net/ .

40 موقع العرب: الجزائر تحاول إعطاء القطاع الزراعي جرعة تحفيز لإنعاشه، https://alarab.co.uk/.

41 موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz/ar

42 موقع www .commerce.gov.dz ، تاريخ المعاينة 12/03/2022.

43 موقع www. ALGEX.DZ تاريخ 14/03/2022.

44 نبذة عن صافكس، موقع الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير : https://www.safex.dz/

45 وزارة الشؤون الخارجية: الإجراءات التسهيلات الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات، http://www.mae.gov.dz/default_ar.aspx .

46 ARABIC.NEWS.CN، ارتفاع صادرات الجزائر النفطية إلى أكثر من 12 مليار دولار في 5 أشهر، http://arabic.news.cn/2021-06/30/c_1310034776.htm.

سابعا: النصوص القانونية:

47 – قانون رقم 05-02، مؤرخ في 06 فبراير 2005، المعدل والمتمم لأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 ديسمبر 1975، الجريدة الرسمية عند 11، صادر في 9 فبراير 2005، المتضمن قانون التجاري.

48 المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

49 المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

50 المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373.

51 المادة 619 من أمر رقم 75-58، مصدر سابق.

52 مرسوم تنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11/11/2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية – العدد 74.

53 المرسوم التنفيذي رقم 96-235، الصادر بتاريخ 02 جويلية 1996، يحدد شروط سير الأخطار المغطاة عند التصدير.

ملخص:

تتناول هذه المذكرة موضوع الصادرات خارج المحروقات وأهميتها بالنسبة للدولة الجزائرية؛ حيث تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية بشكل أساسي وهو ما سبب مخاوف مستقبلية للدولة لتذبذب أسعار النفط وتأثيره السلبي على الاقتصاد، وقد ركزت الدراسة على الصادرات خارج المحروقات ودعم الدولة لهذا القطاع لترقيته من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والتخلص أو التخفيف من التبعية الكبيرة للمحروقات، حيث صلطنا الضوء أكثر على الصادرات الزراعية لأهميتها، والاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة لترقية المنتوجات الزراعية والرفع من مستوى الإنتاج الوطني.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، المحروقات، المنتوجات الزراعية، الاقتصاد، الجزائر.

Abstract

This memorandum deals with the issue of exports outside hydrocarbons and their importance for the Algerian state; Where Algeria depends mainly on oil exports, which caused future fears for the state to fluctuate oil prices and its negative impact on the economy. More on agricultural exports because of their importance, and the strategies adopted by the state to upgrade agricultural products and raise the level of national production.

Key words: exports outside hydrocarbons, hydrocarbons, agricultural products, the economy, Algeria.